مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9526

الأربعاء، 10 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي أسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيدة هيدا سامسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يجلب العام الجديد أي فترة راحة لأوكرانيا. بل على العكس من ذلك، عانى البلد في الأسابيع الأخيرة من بعض أسوأ الهجمات منذ بداية الحرب غير المشروعة. وخلال فترة العطلة، استهدفت القذائف والطائرات المسيرة الروسية العديد من المواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مناطق كييف ولفيف وخاركيف وخميلنيتسكي ودنيبروبتروفسك وسومي وتشيركاسي وأوديسا وزابوريجيا في أوكرانيا. وفي خيرسون، قصفت مبان سكنية ومنشأة طبية، فضلا عن محطة سكة حديد مكتظة بأكثر من 100 مدني ينتظرون الإجلاء. وبالمثل، تم الإبلاغ عن قصف شبه يومي في جزء من منطقة خاركيف.

ومنذ بدء الغزو الروسي واسع النطاق، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من وقوع 522 29 ضحية مدنية – 233 10 قتيلا من بينهم 575 طفلا، و 289 19 جريحا من بينهم 260 1 طفلا. وفي الفترة ما بين 29 كانون الأول/ديسمبر و 2 كانون الثاني/يناير فقط، سجلت المفوضية 519 إصابة في صفوف المدنيين – 19 قتيلا و 423 جريحا. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر وحده، قتل 58 مدنيا وجرح 158 آخرون في غارات روسية بطائرات مسيرة وقذائف في جميع أنحاء البلد. وكان هذا أكبر عدد من الضحايا المدنيين في يوم واحد في عام 2023 بأكمله.

وفي الوقت نفسه، في 30 كانون الأول/ديسمبر، في مدينة بيلغورود في الاتحاد الروسي، أُبلغ عن مقتل ما لا يقل عن 25 مدنيا، وأصيب أكثر من 100 آخرين، في غارات نُسبت إلى أوكرانيا. وبحسب ما ورد، استمرت الهجمات عبر الحدود في الأيام الأخيرة، مما دفع بعض المدنيين إلى مغادرة بيلغورود. وفي يوم السبت، 7 كانون الثاني/يناير، ورد أن 11 مدنيا، من بينهم خمسة أطفال، قتلوا في هجوم بالقذائف على بلدة بوكروفسك في منطقة دونيتسك في أوكرانيا. ونسبت السلطات الأوكرانية الهجوم إلى القوات المسلحة الروسية.

ويتحمل المدنيون في المجتمعات المحلية الموجودة على خط المواجهة العبء الأكبر من القذائف والطائرات المسيرة والقصف المدفعي. وسجلت نسبة 69 في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين في مناطق دونيتسك وخاركيف وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا. إن أثر الحرب على الأطفال مروع بشكل خاص. ومنذ بداية الحرب، أجبر ما يقرب من ثلثي الأطفال الأوكرانيين على الفرار من منازلهم، بعضهم بمفرده، مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر. ويقدر أن 1,5 مليون طفل معرضون لخطر الاكتراب التالي للصدمة وغيره من حالات الصحة العقلية.

وبالإضافة إلى قتل الآلاف من الناس وتشويههم وتشريدهم، تتسبب الهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية.

وألحقت الهجمات الروسية الأخيرة أضرارا أو دمرت ما لا يقل عن 8 مدارس و 10 مرافق للرعاية الصحية، بما في ذلك مستشفى للولادة. وإجمالا، لا تزال 000 7 مدرسة غير متاحة للأطفال، مما يقيد حقهم في التعليم.

وستقدم زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مزيدا من التفاصيل عن الحالة الإنسانية في البلد، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات مئات الآلاف من الأشخاص الذين تركوا بدون كهرباء وإمدادات مياه في طقس قارس البرودة.

إننا ندين إدانة قاطعة جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، أينما وقعت وأيا كان من ينفذها. هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فورا.

وحتى مع احتدام القتال، يعمل الأوكرانيون على إعادة بناء حياتهم ومنازلهم، والاستثمار في المناطق الأقل تعرضا للأعمال العدائية المباشرة. وتواصل الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الشركاء الحكوميين، دعم جهود الإنعاش المحلية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، سعيا إلى إيجاد حلول دائمة.

ومع وصول عدد اللاجئين من أوكرانيا إلى 6,3 ملايين لاجئ على مستوى العالم، 5,9 ملايين منهم في جميع أنحاء أوروبا، تشير الدراسات الاستقصائية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن حوالي 80٪ يأملون في العودة إلى أوكرانيا. بيد أن الشواغل الأمنية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والإسكان وسبل كسب الرزق لا تزال ذات أهمية. لذلك، فإن استمرار دعم اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم أمر بالغ الأهمية.

ووسط الأخبار القاتمة المتواصلة تقريبا عن الحرب، برز أحد التطورات الأخيرة على أنه أمر إيجابي. ففي 3 كانون الثاني/يناير، جرت عملية تبادل طال انتظارها بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لأكثر من 200 أسير حرب، من كل جانب. وكانت هذه أكبر عملية تبادل من نوعها منذ شباط/فبراير 2022. وكما أشار الأمين العام، نحن نشيد بجهود كلا الطرفين وبعملية التيسير التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها طرفا ثالثا. وبينما ننوه بذلك التطور الإيجابي، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء حالة أسرى الحرب المتبقين. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تحترم القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، في معاملتها لأسرى الحرب.

ولا تزال المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان ذات أهمية قصوى، وتتطلب الالتزام بالمعايير الدولية واتباع نهج يركز على الناجين. وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية في أوكرانيا، يؤجج الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختفاء والتعذيب، مناخا من الخوف.

وفي الأراضي المحتلة أيضا، يتعرض المواطنون الأوكرانيون، بمن فيهم الأطفال، لضغوط للحصول على الجنسية الروسية بعد أن صنفهم قانون جديد على أنهم أجانب في بلدهم. ويواجه هؤلاء الأوكرانيون بدون جواز سفر روسي قيودا في الحصول على الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء رفاه الأطفال الأوكرانيين الذين ينقلون إلى الاتحاد الروسي. ونشدد على الحاجة الملحة لعودتهم الفورية إلى أسرهم في أوكرانيا.

ولا تزال الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية وحولها تبعث على القلق البالغ. منذ آب/أغسطس 2022، عانت المحطة من ثماني حالات انقطاع كامل للكهرباء خارج الموقع. ويواصل فريق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية رصد الوضع في المحطة. مع ذلك، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة الموجهة إلى السلطات الروسية، لم يسمح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى جميع أجزاء الموقع. وفي محطات ريفني وخميلنيتسكي وجنوب أوكرانيا النووية لتوليد الكهرباء وموقع تشيرنوبيل، يواصل خبراء الوكالة الإبلاغ عن الحفاظ على السلامة والأمن النوويين، على الرغم من الهجمات الصاروخية الواسعة النطاق القريبة. وأجبرت الهجمات بين 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 2 كانون الثاني/يناير 2024 الخبراء في محطة خميلنيتسكي إلى التماس ملجأ ثلاث مرات. إن منع وصول خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل والخطر الناجم عن الهجمات المتكررة حول المواقع النووية يبعثان على القلق وينبغي أن يشغلنا جميعا.

منذ بداية الغزو الشامل، اجتمع المجلس أكثر من 100 مرة، بأشكال مختلفة، لمناقشة العواقب المروعة للحرب. لقد استمعنا إلى شهادات عديدة حول الأهوال التي يعانى منها المدنيون الأوكرانيون. وأعربنا باستمرار عن تحذيرات واضحة حول مخاطر زيادة التصعيد والامتداد خارج حدود أوكرانيا، بل وأبعد عنها. ومع ذلك، ها نحن على مشارف السنة الثالثة من أخطر نزاع مسلح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، بدون نهاية تلوح في الأفق. إن حصيلة هذه الحرب العبثية – من حيث الموت والدمار وزعزعة الاستقرار – كارثية بالفعل. من المخيف أن نفكر إلى أين يمكن أن تقودنا. يجب أن تتوقف هذه الحرب. ولا يزال التزامنا ثابتا بدعم جميع المساعي الرامية إلى تحقيق سلام عادل ومستدام وشامل – بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): بعد مرور ما يقرب من عامين تقريبا على التصعيد الكبير للحرب في أوكرانيا، لا توقف في الموت، والدمار، والتشريد القسري، والمعاناة الإنسانية. وكما أوضحت وكيلة الأمين العام ديكارلو، على العكس من ذلك، شهدنا منذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 تصعيدا آخر في النزاع، حيث تسببت الهجمات الجوية في جميع أنحاء أوكرانيا في المزيد من القتل والإصابات والأضرار واسعة النطاق وهدم المنازل والمدارس والمستشفيات وبنى الطاقة وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية.

وكما أبرزت وكيلة الأمين العام ديكارلو أيضا، لم تسلم أي منطقة تقريبا من البلد. وتلحق الهجمات خسائر فادحة بشكل خاص بالمدنيين على مقربة من خط الجبهة، في مناطق دونيتسك وخاركيف وخيرسون وزابوريجيا، حيث الاحتياجات ماسة بالفعل. لكن المجتمعات في غرب أوكرانيا وفي العاصمة كييف، بعيدا عن تلك الخطوط الأمامية، تأثرت أيضا. كما أوضحنا سابقا، فيما يلي بعض الأرقام من وجهة نظرنا أيضا: لقد سجلنا مقتل 125 مدنيا وإصابة أكثر من 550 آخرين في جميع أنحاء أوكرانيا. وقد سلطت وكيلة الأمين العام ديكارلو الضوء على الأرقام المؤكدة منذ شباط/فبراير 2022: قتل أكثر من 10 200 – بما في ذلك 575 طفلا – وأصيب أكثر من. 300 19 ومن بين هؤلاء ما يقرب من عشرة مدنيين قتلوا في سلسلة من الضربات على مقاطعة بوكروفسك في منطقة دونيتسك، من بينهم خمسة أطفال. وفي مدينة خاركيف، أدت موجة تلو الأخرى من الهجمات إلى مقتل أكثر من عشرة مدنيين وإلحاق أضرار بمركز للأورام، وثلاثة مستشفيات، ومدرسة والعديد من المنازل. وأدت الأضرار التي لحقت بمرافق إمدادات الغاز والتدفئة إلى انقطاع التيار الكهربائي وتعطيل التدفئة في أجزاء من المدينة.

وفي جميع أنحاء البلد، خلفت الهجمات والطقس القاسي ملايين الأشخاص في 000 1 قرية وبلدة بدون كهرباء أو ماء منذ بداية هذا الأسبوع، حيث انخفضت درجات الحرارة إلى 15 درجة مئوية تحت الصفر. ووسط هذه الاضطرابات، واصل شعب أوكرانيا إظهار قدرة استثنائية على الصمود. وتعمل خدمات الطوارئ والمتطوعون وأفراد الأسرة بلا كلل لتحرير الناس من تحت أنقاض المباني المدمرة، أو لاستعادة جثث القتلى حتى يتمكنوا من إكرامهم بمراسم جنازة ودفن بطريقة لائقة.

وقد أثرت الموجة الأخيرة من الهجمات بشكل أكبر على عمليات الإغاثة وألحقت الضرر بالعاملين في المجال الإنساني. وقد زاد عدد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين قتلوا بأكثر من ثلاثة أمثال، من أربعة أشخاص في عام 2022 إلى 15 في عام 2023. وأصيب 35 آخرون. وأدى تصاعد الهجمات على مرافق تخزين المساعدات خلال الشهرين الماضيين إلى زيادة عدد الحوادث التي أثرت سلبا على عمليات الإغاثة في عام 2023 إلى أكثر من 50 حادثا، معظمها عمليات قصف أصابت المستودعات. وفي كانون الأول/ديسمبر وحده، وكما تم تسليط الضوء من قبل، تضررت خمسة مخازن لمواد إنسانية وأحرقت بالكامل في منطقة خيرسون، مما أدى إلى تدمير أطنان من مواد الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك الأغذية ومواد الإيواء والإمدادات الطبية. وكما أفادت سلطات

الاتحاد الروسي ونوقش في المجلس في 30 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9524)، تسببت الهجمات الأخيرة على مقاطعة بيلغورود – التي لا تبعد كثيرا عن الحدود الأوكرانية – في مقتل ما لا يقل عن 25 مدنيا في روسيا، من بينهم خمسة أطفال، وإصابة أكثر من 100 آخرين. كما ورد أن الهجمات أسفرت عن أضرار في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك مبنى جامعة.

وأود أن أكرر التأكيد على وجوب الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية. ويشمل ذلك العاملين في المجال الإنساني وأصوله. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توخي الحذر باستمرار طوال العمليات العسكرية لتجنب إصابة المدنيين والأعيان المدنية.

ولا يزال حجم الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا هائلا – ببساطة. إذ يحتاج حاليا أكثر من 14.6 مليون شخص – أي أكثر من 40 في المائة من إجمالي سكان أوكرانيا – إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ولا يزال أربعة ملايين شخص – بما في ذلك ما يقرب من مليون طفل – نازحين داخل البلد. ولا يزال أكثر من 6,3 ملايين شخص يعيشون كلاجئين في البلدان الأوروبية المجاورة وفي جميع أنحاء العالم. لقد تعرضت المرافق الطبية للقصف بلا هوادة طوال فترة الحرب. ومنذ شباط/فبراير 2022، تم التحقق من 435 1 هجوما على نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك مقتل 112 عاملا صحيا. وتضررت 10 منشآت على الأقل في الموجة الأخيرة من الغارات الجوية. وفي العامين الماضيين، تضرر أو دمر أكثر من 000 3 مرفق تربوي. وتستخدم العديد من المرافق التربوية المتبقية لإيواء النازحين أو كمراكز لتوزيع المساعدات. ونتيجة لذلك، لا يتمتع ما يقرب من مليون طفل تضرر من الحرب بإمكانية الوصول الآمن والموثوق لمواصلة تعليمهم. إن الوقت الضائع سيعرض مستقبل جيل بأكمله للخطر.

كما عرضت الحرب ملايين الأوكرانيين لمخاطر متزايدة من العنف الجنساني والاتجار والاستغلال. شرائح قليلة من المجتمع هي التي لم تتأثر. وقد تلقينا تقارير عن رجال ونساء وأطفال – تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات إلى 80 سنة – تعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وهذا يقودني إلى أمر أكثر فداحة بشأن هذه الحرب. يكمن وراء التداعيات الجسدية الواضحة تماما بالنسبة لأوكرانيا والأوكرانيين، تأثير أقل وضوحا، ولكن ليس أقل ضررا: علامات على صدمة نفسية شديدة يمكن أن تؤثر على ملايين الناس لسنوات قادمة.

وعلى الرغم من التحديات والمخاطر على أرض الواقع، تواصل دوائر العمل الإنساني – 60 في المائة منها منظمات أوكرانية – بذل كل جهد ممكن لتقديم المساعدة المنقذة للحياة والمحافظة عليها في جميع أنحاء أوكرانيا. ويجري تقديم تلك الاستجابة الإنسانية بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الأوكرانية واستكمالا لجهودها. ويعود الفضل في الكثير من ذلك إلى العمل الشجاع الذي يقوم به المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة والأمل للأشخاص المتضررين في وقت الحاجة. وعلى وجه الخصوص، أرحب بالجهود الهائلة التي تبذلها المنظمات التي تقودها النساء الأوكرانيات والتي تكثف جهودها لتقديم المساعدة المتخصصة للنساء والأطفال المشردين الذين تعرضوا للعنف الجنساني.

ومع ذلك، يستمر تعذُّر في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، لا يزال وصولنا إلى المناطق التي يحتلها الاتحاد الروسي يواجه عرقلة بشكل كبير. وهذا مصدر قلق بالغ لمئات الآلاف من الناس الذين يعيشون في مناطق محتلة قريبة من خط المواجهة، حيث الاحتياجات أكثر إلحاحا. يتطلب القانون الدولي الإنساني بوضوح تيسير المرور السريع وبدون عوائق لإمدادات الإغاثة الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين. وتتعارض العراقيل التي تحرم السكان المدنيين من الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة مع ذلك الالتزام، بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي عام 2023، تمكنت المنظمات الإنسانية، على الرغم من كل تلك التحديات، من الوصول إلى ما يقرب من 11 مليون شخص في جميع أنحاء أوكرانيا بشكل من أشكال المساعدة. ولم يكن ذلك

ممكنا إلا بفضل الدعم القوي من المانحين. وأشكر جميع المانحين الذين اتسم دعمهم بالسخاء. وبحلول نهاية عام 2023، تم استلام أكثر من 2,5 بليون دولار من مبلغ 3,9 بلايين دولار المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية.

ولكن مع استمرار هذه الحرب بلا هوادة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية، يجب قطعا استمرار الدعم المالي. وتسعى خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لأوكرانيا لهذا العام، والتي ستطلقها السيدة دينيس براون، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، في جنيف الأسبوع المقبل، إلى الحصول على 3,1 بلايين دولار لمساعدة 8,5 ملايين شخص. وفي عام 2024، نحث جميع المانحين على تكثيف جهودهم مرة أخرى لمساعدة شعب أوكرانيا.

كما يستمر العمل لمعالجة الأثر العالمي الأوسع للحرب في أوكرانيا. واستمرت الصادرات من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود في الزيادة، على الرغم من الضربات الروسية على الموانئ والبنية التحتية ذات الصلة والمخاوف الأمنية الأوسع.

وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، تعرضت سفينة شحن كانت متجهة إلى ميناء إسماعيل لأضرار وتوقفت بسبب انفجار لغم بحري حسبما ورد. وأدى هذا الحادث إلى ارتفاع فوري في أسعار العقود الآجلة للقمح، مما يدل على استمرار الصلة بين الملاحة الآمنة في البحر الأسود والأمن الغذائي العالمي.

كما أبلغت السلطات الأوكرانية عن استمرار الهجمات بالطائرات المسيرة والقذائف على أوديسا في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير المنازل وإلحاق المزيد من الأضرار بالبنية التحتية للموانئ. وتفيد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن الأسعار العالمية للحبوب ارتفعت بنسبة 1,5 في المائة في كانون الأول/ديسمبر، ويرجع ذلك جزئيا إلى التوترات في البحر الأسود التي تؤثر على صادرات القمح والذرة.

ويظل الأمين العام ملتزما التزاما راسخا بكفالة أن تتمكن صادرات الأغذية من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من اجتياز البحر الأسود بأمان وبشكل يمكن التنبؤ به وبكفاءة، ويواصل مشاركته مع الطرفين ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين تحقيقا لتلك الغاية.

وفي آخر إحاطة قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المجلس، في 6 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9494)، دعونا إلى مضاعفة الجهود لمنع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ من أن الحرب قد اشتدت بدلا من ذلك في الفترة التي انقضت منذ ذلك الحين. واسمحوا لي مرة أخرى أن أدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء هذه الحرب ومعاناة شعب أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للإحاطتين الزاخرتين بالمعلومات اللتين قدمتهما وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

سيمر عامان قريبا منذ شن العدوان العسكري على أوكرانيا، وما زال عدد القتلى والبؤس واليأس يتزايد. يجب أن يتوقف الأثر الشديد والسلبي على السكان المدنيين والبنية التحتية الأساسية والحاجة المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية.

وترفض إكوادور الضربات الجوية الواسعة النطاق الأخيرة بالقذائف والطائرات المسيرة في العديد من البلدات الأوكرانية والمناطق السكنية المكتظة بالسكان، بما في ذلك كييف وأوديسا وخاركيف وزابوريجيا ولفيف ودنيبرو. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت الهجمات التي شنت منذ 29 كانون الأول/ديسمبر عن مقتل نحو 100 مدني، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة أكثر من 400 آخرين. وقد ترتفع تلك الأرقام مع استمرار عمليات الإنقاذ. كما تركت الهجمات مئات الآلاف من الأشخاص بدون إمدادات الكهرباء والمياه، في وقت تشير فيه التوقعات إلى أن درجات الحرارة قد تنخفض إلى أقل من 20 درجة مئوية تحت الصفر في الأيام المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لنظام رصد الهجمات على قطاع الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن تضرر ما لا يقل عن 10 مرافق للرعاية الصحية في جميع أنحاء أوكرانيا. لا شيء في هذا النزاع أو أي نزاع آخر يبرر الهجمات على المستشفيات والمدارس والمباني السكنية والبنية التحتية الأساسية. ونصر مرة أخرى على مسؤولية الأطراف عن الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وتقر إكوادور بتبادل أسرى الحرب مؤخرا بين روسيا وأوكرانيا وتأمل أن تستمر هذه الأعمال في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء حالة الأطفال، سواء الذين فروا من الحرب أو الذين شردوا أو اللاجئين، فضلا عن أولئك الذين يتعرضون للعنف بشكل يومي، مع عدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. كما أننا ما فتئنا نكترث لحالة القصر الذين نُقِلوا وندعو إلى حماية حقوقهم وتسهيل عودتهم.

وتود إكوادور مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها لعمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وجهودها للتخفيف من أثر الحرب على السكان المدنيين، ولا سيما أولئك الذين يعملون بلا كلل هذا الشتاء لانتشال الأشخاص المحاصرين تحت الأنقاض. ونصر على الالتزام باحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني.

ونحث الاتحاد الروسي اليوم على إنهاء هذا العدوان العسكري، الذي لا يزال يسبب الكثير من الألم والدمار. وندعو إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سلمي يسمح بسلام عادل ودائم في إطار احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا، مع الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما المهمتين جدا – وأضيف – والواقعيتين اليوم.

بما أن هذه هي الجلسة الأولى هذا العام بشأن آثار الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، يجب ألا يغيب عن بالنا أن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ولأن المجلس مكلف بتلك المسؤولية، يجب أن نندد بانتهاكات القانون الدولي.

في آب/أغسطس، حذرت الولايات المتحدة، إلى جانب اليابان وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة، من أن مفاوضات الأسلحة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتقدم بنشاط. وقد لاحظنا كيف وقف وزير الدفاع الروسي إلى جانب كيم جونغ أون في عرض عسكري أظهر تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال القذائف التسياريةوهو ما حظره المجلس. لقد فعلت روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما تفعلانه دائما عندما تواجهان الحقيقة – تشتيت الانتباه.

لقد سلطت الولايات المتحدة الضوء على هذه الحالة، والعالم انتبه لذلك. وهذا الصباح، أصدرت الولايات المتحدة، إلى جانب أوكرانيا وجمهورية كوريا وسلوفينيا وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة واليابان، بيانا مشتركا يدين التعاون العسكري الذي أتى ثماره الآن بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا. ومما يبعثُ على الاشمئزاز أن ينتهك عضو دائم في مجلس الأمن بشكل صارخ قرارات المجلس بمهاجمة دولة عضو أخرى – وهي انتهاكات تزيد من معاناة الشعب الأوكراني وتدعم حرب روسيا الوحشية وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ويوم أمس، أدان الوزير بلينكن، إلى جانب 48 وزيرا آخر من وزراء الخارجية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، تصدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف الباليستية وشراء روسيا لها من ذلك البلد، فضلا عن استخدام روسيا مؤخرا لتلك القذائف ضد أوكرانيا.

إننا نعرف أسباب سعي الاتحاد الروسي للدعوة إلى عقد هذا العدد الكبير من الجلسات بشأن تقديم المساعدة العسكرية المشروعة إلى أوكرانيا. إنه يسعى جاهدا إلى صرف الانتباه عن انتهاكاته وانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، والذي يحظر على جميع الدول الأعضاء شراء أسلحة أو أعتدة ذات صلة من جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية ويحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصدير الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة. واستخدمت القوات الروسية قذائف تسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا عدة مرات حتى الآن. ونتوقع أن تستخدم روسيا المزيد من القذائف لتدمير المزيد من البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا وقتل المدنيين الأوكرانيين.

كما يقتضي احترام ميثاق الأمم المتحدة ومعالجة الحالة الرهيبة المستمرة منذ قرابة عامين في أوكرانيا التصدي للانتهاكات التي يرتكبها الاتحاد الروسي لقرارات مجلس الأمن. ونحث جميع الدول الأعضاء على التشديد على أن أعمال الاتحاد الروسي غير مقبولة، ولا سيما بوصفه عضوا دائما في المجلس. وستحاول روسيا مرة أخرى صرف الانتباه، ولكن فيما يلي بعض النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن آثار الحرب العدوانية الروسية. في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت الأمم المتحدة أن عدد القتلى المدنيين في الغزو الروسي واسع النطاق وصل إلى 10 000 مدني، من بينهم أكثر من 560 طفلا. ويستمر هذا العدد في الازدياد، مع تصاعد الهجمات الجوية الروسية. وسجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1 400 هجوم على المرافق الصحية منذ شباط/فبراير 2022، وأفادت بأن أقل من نصف المستشفيات تعمل في المناطق الشرقية والجنوبية من البلد. وفي الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا، وثقت الأمم المتحدة وفاة أكثر من 100 مدني أوكراني، من بينهم طفل، بعد احتجازهم من قبل الروس. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى التداعيات الاقتصادية الكبيرة للحرب على إمدادات الغذاء والمدخلات الزراعية وأسعار الطاقة على الصعيد العالمي. فقد أدت الحرب الروسية إلى تدمير الإنتاج الزراعي وإفساد الموارد الطبيعية، فضلا عن تعطيل تصدير الحبوب إلى البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي.

وبعد ما يقرب من عامين، نشهد الدمار الهائل الذي ألحقه الاتحاد الروسي بمدن أوكرانيا وشعبها. ومع ذلك، لا تزال الآثار الكاملة وطويلة المدى للحرب الروسية غير معروفة. ما نعرفه هو أن روسيا وحدها تملك القدرة على إنهاء هذه الحرب اليوم. ويجب على روسيا إنهاء هذه الحرب الوحشية ضد أوكرانيا وسحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. وإن كانت لدى روسيا أي رغبة في أن تُظهر للمجلس وللعالم التزامها بصون السلام والأمن الدوليين، فينبغي لها أن تبدأ بوقف انتهاكاتها للميثاق وقرارات المجلس ذات الصلة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر إكوادور على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة ورئيس المجلس على الترتيب لعقدها. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إسهامهما وإحاطتيهما هذا الصباح.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

تتعلق نقطتي الأولى بعدم إحراز تقدم، وهو أمر مُحبط، في مناقشاتنا بشأن الحرب في أوكرانيا وسبل المضي قدما. إننا نتابع مناقشات مجلس الأمن بقدر كبير من المثابرة – وكما ذكرتنا السيدة ديكارلو من فورها، فقد اجتمع المجلس أكثر من 100 مرة بشأن هذه المسألة – ولا يسعنا إلا أن نلاحظ الطابع المتكرر إلى حد ما للمناقشات في القاعة. فما هي الأسباب؟ لأنه لم يتغير شيء. إذ لا يزال عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي تدينه سلوفينيا بأشد العبارات الممكنة، ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والحالة على أرض الواقع ليست في طريقها للاستقرار. بل على العكس من ذلك، فإن عدد القتلى آخذ في الارتفاع بمعدل ينذر بالخطر ولا يزال المدنيون مستهدفين، كما سمعنا من مقدمتي الإحاطتين. وفي الأسابيع الماضية، جلبت فترة الأعياد الدمار والموت، وليس السلام.

إذ أُطلق أكثر من 11 000 قذيفة وطائرة مسيرَّة ضد أوكرانيا منذ بداية الحرب. ونشعر بقلق بالغ إزاء استخدام روسيا للقذائف التسيارية، المصنعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في أوكرانيا. فنقل القذائف التسيارية في حد ذاته – بالإضافة إلى استخدامها – يشكل انتهاكا خطيرا للعديد من قرارات المجلس.

وما دامت مبادئ الميثاق والقانون الدولي تُداس وما دام المدنيون يعانون، ينبغي ألا يكون هناك مجال للاستكانة. وينبغي أن ندين هذا

العدوان على حقيقته مرارا وتكرارا. ويتعين على المجلس أن يخرج عن صمته وأن يتكلم دفاعا عن الميثاق والسلام. وستواصل سلوفينيا تذكير المجلس بالتزاماته وسنواصل دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

لا مجال للكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتنطبق هذه القوانين على أوكرانيا بنفس الطريقة التي تنطبق بها على غزة. وستدعو سلوفينيا إلى التقيد بتلك المبادئ على قدم المساواة وفيما يتعلق بكل نزاع مسلح.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية: القصف المتكرر على البنية التحتية المدنية الأوكرانية. فثمة زيادة ملحوظة في هجمات روسيا على البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا مع بداية فصل الشتاء. وقد تعرض الأوكرانيون لأكبر هجمات جوية بالقذائف منذ بداية الحرب. وهناك جانب آخر مثير للقلق هو تأثير الهجمات على البنية التحتية النووية الأوكرانية. فقبل شهر واحد، تعرضت أكبر محطة نووية لتوليد الطاقة في أوروبا لانقطاع الكهرباء تماما خارج الموقع مرة أخرى. وينطوي ذلك على مخاطر واضحة على الأمان والأمن النوويين. إن مسألة الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا وفي النزاعات المسلحة تكتسي أهمية قصوى بشكل عام. ولا بد من التقيد الكامل بالركائز السبعة والمبادئ الخمسة المتعلقة بالأمن والأمان النوويين التي صاغتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أنه ينبغي ألا نفقد الأمل في السلام. وترحب سلوفينيا بجهود الرئيس زيلينسكي في إطار صيغة السلام في أوكرانيا. وتشارك سلوفينيا بنشاط في المناقشات وتأمل أن ترى – عاجلا وليس آجلا – مقترحات محددة لإعادة السلام إلى أوكرانيا – السلام الدائم والعادل والمستدام الذي يقوم على احترام القانون الدولي والميثاق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

لا تزال الأزمة الأوكرانية مستمرة. وكثيرا ما تقع هجمات وحشية وإصابات بين المدنيين، وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور. وتشعر الصين بقلق وحزن عميقين إزاء ذلك. وندعو مرة أخرى طرفي النزاع إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وبذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما أمان المرافق النووية وأمنها. كما ندعو المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية إلى تكثيف جهود الإغاثة بغية مساعدة المتضررين من هذه الأزمة في التغلب على الصعوبات التي يواجهونها.

لقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أنه لا يوجد فائزون في الحروب والنزاعات. ويتعين على جميع الأطراف أن تتبنى رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وأن تسير في الاتجاه العام للتسوية السياسية وأن تؤيد وقف التصعيد وتحققه. وينبغي لطرفي النزاع الاستجابة بهمة لنداءات المجتمع الدولي من أجل السلام وزيادة تعاونهما لبناء توافق في الآراء واستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يزيد من جهوده الدبلوماسية ومساعيه للوساطة من أجل تهيئة الظروف والأجواء اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. ونرحب بتبادل أسرى الحرب مؤخرا بين الطرفين المتحاربين، والذي بوساطة من الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بقضية أوكرانيا، تدعو الصين باستمرار إلى السلام والحوار، وما فتئت تؤيد بثبات تعزيز السلام وتيسير المحادثات. وسنواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية وبذل جهود دؤوبة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما.

تشعر الجزائر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية نتيجة للأنشطة العسكرية الجارية في روسيا وأوكرانيا، وهو ما يؤثر بشكل كبير ومأساوي على السكان المدنيين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب محسوسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولا تزال الخسائر في أرواح المدنيين ومعاناة اللاجئين والنازحين داخليا وتدمير

الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية والمستشفيات والجامعات وشبكات الطاقة والنقل في كل من أوكرانيا وروسيا، مصدرا للقلق البالغ. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الميدانية أيضا مسألة تثير قلقا بالغا، حيث تستمر الهجمات في كل من أوكرانيا وروسيا. ومما يؤسف له أن التوترات لم تخف حدتها.

وإزاء تلك الخلفية، فإن الجزائر مقتنعة بالحاجة الملحة إلى معالجة العناصر التالية.

أولا، ثمة أهمية بالغة لتكثيف الجهود الدبلوماسية لوضع حد للأزمة الإنسانية في أوكرانيا من دون تمييز فيما يتعلق بمعالجة المعاناة الإنسانية. ومن الضروري أيضا وقف جميع الأطراف لتصعيد الأعمال العدائية وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ثانيا، ثمة أهمية ملحة وحاسمة أيضا للتخلي عن عقلية المواجهة وممارسة ضبط النفس مع تهيئة الظروف لإجراء حوار بناء وشامل للجميع ومفاوضات تسترشد بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وفي هذا السياق، شرعت الجزائر بحسن نية في بذل مساع حميدة في إطار مجموعة الاتصال العربية التي اجتمعت في مرحلة مبكرة من النزاع، مرددة نداء المجتمع الدولي إلى الطرفين بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل المفاوضات ويطيل أمد الأزمة. ولا تزال الجزائر ملتزمة بدعم أي جهد للسلام يرمي إلى تهيئة بيئة مواتية لإيجاد حل دائم وسلمي للنزاع.

ثالثا، تشعر الجزائر بقلق بالغ إزاء تفاقم ظاهرة الاستقطاب التي تسهم في إطالة أمد الأزمة وخطر التصعيد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على السلام والأمن الدوليين، فضلا عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة.

على الرغم من أن الحالة تمثل تحديا، لا تزال الجزائر تعتقد أن السلام ليس بعيد المنال. ومن الضروري إحراز تقدم في الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية، والتي لم تُكلل للأسف بالنجاح حتى الآن. وتدعو الجزائر إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى حل الأزمة لتجنب انهيار الأعراف الدبلوماسية، وإلى تحقيق سلام عادل ودائم على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما المفصلتين. وأرحب أيضا بمشاركة وفود أوكرانيا وبولندا وألمانيا وإستونيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

على مدار ما يقرب من عامين، تسبب غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا في معاناة لا توصف لشعب أوكرانيا. ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ومن المثير للقلق حقا أن نرى تصاعد الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية منذ الشهر الماضي. وقد استهدفت تلك الهجمات الوحشية المباني السكنية والمستشفيات والمدارس ورياض الأطفال ومراكز التسوق.

ووفقا للأمم المتحدة، قُتل قرابة 100 مدني وأصيب أكثر من 400 آخرين جراء الغارات الجوية منذ 29 كانون الأول/ديسمبر. وقد تركت هذه الهجمات مئات الآلاف من الناس بلا كهرباء أو ماء، مما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية القاسية بالفعل للأوكرانيين خلال فصل الشتاء البارد.

وعلاوة على ذلك، استهدف هجوم إلكتروني أكبر شركة لشبكات الهواتف النقالة في أوكرانيا، مما أعاق وصول ملايين الأوكرانيين إلى خدمات الاتصالات الحيوية الشهر الماضي، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

إن هذه الأعمال محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشدد وفد بلدي على أنه لا يمكن السماح بإفلات مرتكبي أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي من العقاب.

وفضلا عن شن حرب عدوانية غير مشروعة وانتهاك القانون الدولي الإنساني، يعتمد الاتحاد الروسي أيضا على الأسلحة التي

تقدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة غير مشروعة. وكما أشار وفد بلدي مرارا، فإن أي شراء للأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها.

وقد تعرضت أوكرانيا للقصف بقذائف تسيارية قصيرة المدى قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 30 كانون الأول/ديسمبر و 2 كانون الثاني/يناير و 6 كانون الثاني/يناير. وندين بشدة تصدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية ومنصات إطلاقها، وكذلك استخدام روسيا لها ضد أوكرانيا. وبتصدير القذائف إلى روسيا، تستخدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوكرانيا كموقع تجارب لقذائفها ذات القدرة النووية في تجاهل متعمد لسلامة أراضي أوكرانيا وسلامة الشعب الأوكراني.

ويؤثر استخدام القذائف الكورية الشمالية في الحرب في أوكرانيا بشدة على عدم الانتشار النووي على مستوى العالم. ويقدر بعض الخبراء أن القذائف التي أُطلقت على أوكرانيا هي من طراز KN-23 التي تدعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها قادرة على إيصال رؤوس حربية نووية. ويشكل ذلك، بالنسبة لجمهورية كوريا، دليلا واضحا وقائما على تهديد وجودي. وقطعت إحدى القذائف مسافة 460 كيلومترا، وهي المسافة نفسها بالضبط التي تفصل بين وونسان، وهو موقع درجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استخدامه لإطلاق القذائف، وبوسان، أكبر مدينة ساحلية في جمهورية كوريا. ومن وجهة نظر جمهورية كوريا، فإن هذا الأمر هو عمل أشبه بمحاكاة لهجوم. ولما كانت عمليات إطلاق القذائف تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برؤى تقنية وعسكرية قيمة، فقد يشجعها ذلك على تصدير القذائف التسيارية إلى بلدان أخرى وجني إيرادات جديدة لزيادة تمويل برامجها غير المشروعة في المجال النووي ومجال القذائف التسيارية.

وتشكل قذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستخدمة في أوكرانيا تحديات جديدة تتطلب ردنا المشترك. ويدعو وفد بلدي جميع أعضاء المجلس إلى بذل جهود استثنائية للحد من استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرامجها النووية. ولم يسفر تقاعس مجلس الأمن حتى الآن إلا عن تشجيع نظام بيونغ يانغ، وسيؤدي استمرار تقاعسه عن العمل إلى زيادة جرأته. وبناء عليه، لا بد لنا من كبح جماح الجاني الهمجي قبل فوات الأوان. فكل ما يلزم الأشرار لتحقيق الانتصار هو ألا يفعل الأخيار شيئا. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع الدول الأعضاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالكامل. وعلى وجه الخصوص، نحث روسيا على وقف تعاونها العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالعودة إلى أوكرانيا، يحث وفد بلدي مرة أخرى الاتحاد الروسي، بوصفه أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين المؤتمنين حصرا ونهائيا على السلام العالمي، على سحب قواته العسكرية فورا من أراضي أوكرانيا وإنهاء المعاناة الإنسانية التي لا توصف الناجمة عن الحرب غير القانونية. وفي الوقت الحالي، يحتاج حوالى 17,6 مليون أوكراني إلى مساعدات إنسانية، والحالة أسوأ بالنسبة لأولئك الذين يعيشون على مقربة من الخطوط الأمامية، حيث يواجهون أيضا نقصا حادا في الغذاء. وأسفرت الحرب عن تحويل الملايين إلى نازحين داخليا أو لاجئين في جميع أنحاء العالم. ويزيد تدهور الحالة الإنسانية والنزوح الجماعي من خطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

في الختام، يعرب وفد بلدي عن تضامنه مع أوكرانيا في الكفاح من أجل سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، سنواصل دعمنا لأوكرانيا في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، كما أعلن الرئيس يون سوك يول خلال زيارته لأوكرانيا في تموز/يوليه 2023.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما اليوم.

بينما كانت أماكن أخرى تحتفل برأس السنة الجديدة، استقبل الأوكرانيون العام الجديد وسط الظلام من دون تدفئة ولا مأوى وعلى

وقع صفارات الإنذار من الغارات الجوية. وأُطلق ما مجموعه 90 طائرة مسيرة على أوديسا ولفيف ومدن أخرى ليلة رأس السنة الجديدة. ووقع هجوم هائل آخر يوم الإثنين، في ظل انخفاض درجات الحرارة في جميع أنحاء أوكرانيا إلى 20 درجة مئوية تحت الصفر. وانقطعت الكهرباء عن أكثر من 000 1 بلدة وقرية في 9 مناطق. وتتولى فرق الاستجابة إجراء الإصلاحات على قدم وساق، ولا أشك في قدرة الأوكرانيين على الصمود وتصميمهم على الدفاع عن حريتهم وأراضيهم. ولكن لا بد للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية أن تتوقف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام روسيا لقذائف تسيارية حصلت عليها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علامة تهور ويأس. كما أنه يشكل انتهاكا لعدة قرارات. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ولذلك، أدعو روسيا، وهي أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، إلى وقف تجارة الأسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بالكامل وإعادة تأكيد التزامها بالنظام العالمي لعدم الانتشار. كما أدعو إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأي طرف ثالث يقدم الدعم المادي لآلة الحرب الروسية إلى التوقف عن ذلك فورا. ومن شأن الحد من إمكانية حصول روسيا على الأسلحة الأجنبية أن يساعد على إنهاء الحرب.

وبشكل أكثر تحديدا، فإن الحالة أسوأ بالقرب من الخطوط الأمامية في أوكرانيا. وتشير خطة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2024 إلى تعرض مجتمعات محلية بأكملها للقصف يوميا، وهي مناطق لم تسلم فيها أي مستشفى أو عيادة من الحرب. ويعاني الناس من انقطاع الماء والغاز في منازلهم منذ أكثر من عام. وكما سمعنا من ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج أكثر من 14,6 مليون شخص – حوالى 40 في المائة من السكان الأوكرانيين المقيمين في أوكرانيا – إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم 347 مليون جنيه استرليني كمساعدات إنسانية لأوكرانيا والمنطقة منذ عام 2022، وسنستمر في دعمنا. ولكن، كما سمعت خلال زيارتي إلى كييف، تواصل روسيا عرقلة وصول المساعدات الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة لسيطرتها المؤقتة. ويكافح المدنيون من أجل الحصول على المياه والغذاء والمأوى والخدمات الأساسية الأخرى. ومن المتوقع أن تزداد الحالة سوءا مع اشتداد الطقس البارد. وكما قال المجلس مرارا، يجب على روسيا إذن أن تسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى تلك المناطق على الفور بشكل آمن ودون عوائق.

تشكل بداية العام الجديد وقتا لاتخاذ القرارات. ونقترح أن تقوم روسيا بثلاثة أمور: الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ووقف هجماتها على المدنيين والبنية التحتية المدنية وسحب جيشها من الأراضي الأوكرانية.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الأفكار الثاقبة التي تشاطرتاها معنا اليوم.

لا يزال النزاع في أوكرانيا يخلف تأثيرا سلبيا خطيرا على حياة الناس، حيث يدمر البنية التحتية المدنية الحيوية وسبل العيش ويرغم المدنيين على الفرار من قراهم الواقعة على خطوط المواجهة ويضاعف الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويبقى هذا النزاع مصدرا رئيسيا للتقلبات في عالم هش أصلا.

ومن المحزن أن النزاعات لا تزال تشكل عاملا رئيسيا في الأزمات الإنسانية العالمية. وتشكل الظروف في أوكرانيا جزءا من ذلك النمط المأساوي المقلق. ولذلك، يجب علينا حماية المواطنين فضلا عن البنية التحتية اللازمة لبقائهم. والمساعدة الإنسانية والحماية، إلى جانب حماية المدنيين، مفهومان مترابطان ومتكاملان يعزز كل منهما الآخر في سياق أي نزاع. ونود أن نذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بدعم الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وصونها وحمايتها وتوفيرها والتقيد الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة. فحماية المدنيين تشكّل حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. ولذلك، يجب أن تتقيد كافة الأطراف تقيدا تاما بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

وبينما نؤكد أهمية تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية لتخفيف المعاناة الإنسانية، نرى أن ذلك لا يمكن اعتباره حلا في حد ذاته. ومن وجهة نظرنا المتواضعة، فإن حل النزاع هو النهج الأصلح للتعامل مع هذه المسألة الإنسانية. وفي ضوء ذلك، تشجع موزامبيق على استخدام المساعي الدبلوماسية والمفاوضات السياسية لإنهاء النزاع كون ذلك الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام المستقر والطويل الأمد. وسعيا لتحقيق ذلك الغرض المنشود، ندعو الطرفين، كما دعونا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، إلى وقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات المباشرة لحل المسائل الأساسية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية، شأني شأن زملائي، أن أشكر وكيلة الأمين العام، روزماري ديكارلو، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما، مهما كانتا قاتمتين. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل أوكرانيا وممثلي الوفود الأخرى.

قبل 160 عاما، ولّد هنري دونان من مدينة جنيف، مدفوعا بالأهوال التي شهدتها ساحة معركة سولفرينو، الزخم اللازم لوضع القانون الدولي الإنساني الحديث. وقبل 75 عاما، اعتمد المجتمع الدولي، الذي عانى من الأهوال المتعددة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، اتفاقيات جنيف الأربع من أجل تعزيز حماية المدنيين. ولا يزال يتعين على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة احترام ذلك الحق وسيظل الأمر كذلك دائما. ومع ذلك، شنت روسيا قبل أسبوعين فقط واحدة من أعنف موجات الهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة على المناطق المأهولة بالسكان منذ بداية العدوان العسكري. ولم تزهق تلك الهجمات أرواح المدنيين فحسب، بل ودمرت المنازل والهياكل الأساسية المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الاحتياجات الإنسانية الهائلة ودرجات الحرارة المنخفضة لحد التجمد. وكما قالت دينيس براون، منسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا "فقد جاء العام الجديد محملا بالخسارة والألم والكرب للشعب الأوكراني". وتكفي نظرة واحدة على أوكرانيا وعلى النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم لإقناعنا بالضرورة الملحة لإعادة تأكيد أحد المبادئ الأساسية لاتفاقيات جنيف: يجب عدم استهداف المدنيين أو تعريضهم لهجمات عشوائية. وتدعو سويسرا جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى إيلاء كامل الاحترام للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وفي كل مكان.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية الهائلة في أوكرانيا تتزايد. وثمة حاجة إلى أن يبدي المجتمع الدولي تضامنا في هذا الشأن، فبإمكان ذلك أن يُحدث تغييرا. وعلى سبيل المثال، أدى الدعم المقدم في الشتاء الماضي، بما في ذلك التبرع بمولدات كهرباء، إلى تخفيف معاناة السكان والنازحين داخليا من الطقس البارد. وعززت الاستثمارات في أعمال الإصلاح والصيانة الهياكل الأساسية في مواجهة الهجمات. وساهمت سويسرا، ولا تزال تساهم، في تعزيز قدرة الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا وقدرة السكان الأوكرانيين على الصمود من خلال برنامجها للمساعدات الشتوية، الذي تبلغ تكلفته حوالي 100 مليون دولار. وفي 15 كانون الثاني/يناير، ستشهد جنيف الإطلاق المشترك لخطة الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة الإقليمية لعام 2024. ومن الضروري أن تتلقى هاتان الخطتان قدرا كافيا من الموارد المالية.

ومن الضروري تلبية الاحتياجات الإنسانية، غير أن ذلك ليس بالحل الطويل الأجل. وما نحتاجه حقا هو أن تشرع روسيا أخيرا في وقف التصعيد. وندعوها إلى وقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية من دون تأخير. وتشكّل عملية تبادل الأسرى التي جرت مؤخرا خطوة إيجابية، وإن كانت غير كافية. ونأمل، شأننا شأن الأمين العام، أن يتبع تلك العملية المزيد من مبادرات وقف التصعيد.

واتُخذت خطوة بنَّاءة أخرى في شهر أيار/مايو الماضي حين طُرحت المبادئ الخمسة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية وتجنب وقوع حادث نووي. ويجب أن نذكّر أنفسنا بتلك المبادئ بالنظر إلى الهجمات التي شنتها روسيا بالقرب من محطة الطاقة النووية. وقبل كل شيء، من الضروري أن تتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى الموقع بأكمله.

وتشتد الحاجة إلى وقف التصعيد ما دامت العواقب العالمية لهذه الحرب. فقرار روسيا بالانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يعرض الأمن الغذائي للخطر في مناطق أبعد من أوكرانيا بكثير.

إن الحاجة ماسة إلى السلام بعد ما يقرب من عامين من الحرب. ولذلك، نتطلع إلى استضافة مناقشة في إطار صيغة السلام الأوكرانية في دافوس في 14 كانون الثاني/يناير. وتساعد سويسرا من خلال تنظيم ذلك الاجتماع في دعم المناقشات الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما وأفكارهما الثاقبة.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الهجمات والأعمال العدائية المكثفة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر. لقد فقد العديد من المدنيين أرواحهم أو أصيبوا. وتترك هذه الهجمات التي تشنها روسيا مئات الآلاف من الناس بلا كهرباء أو ماء خلال فصل الشتاء القارس. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تضررت ما لا يقل عن 10 مرافق للرعاية الصحية منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر.

ويفاقم فصل الشتاء الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في أوكرانيا. وإنه لأمر مؤسف حقا أن روسيا تستخدم الشتاء سلاحا مرة أخرى. فهجمات روسيا المتعمدة على المستشفيات والمدارس ومحطات توليد الطاقة وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية تهدد حياة الشعب الأوكراني ومستقبله. وتدين اليابان بأشد العبارات الهجمات التي تشنها روسيا على الهياكل الأساسية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ قلق إزاء أمان المنشآت النووية في أوكرانيا في ظل التهديد الحالي.

ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. ويجب تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع التي لا يمكن إنكارها. إن قلوبنا مع شعب أوكرانيا الذي يتحمل وطأة هذه الحرب العدوانية الشنيعة. وقد وقفت اليابان، وستظل، متضامنة مع شعب أوكرانيا مهما طال الأمر.

وزارت السيدة كاميكاوا، وزيرة خارجية اليابان، أوكرانيا في نهاية الأسبوع الماضي وأبرزت أهمية كفالة الكرامة الإنسانية لشعب أوكرانيا. وخلال زيارتها، أعلنت اليابان عن مساهمات جديدة، حيث سلمت خمسة مولدات كهربائية متنقلة تعمل بالغاز وقدمت المساعدة في نقل سبعة محولات آلية. ومن المتوقع أن يستفيد 5 ملايين أوكراني من تلك المساهمات. ويجب توفير الحماية لجميع المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وسنواصل تقديم مساعدتنا. فالقانون الدولي الإنساني يوفر الحماية للمدنيين. وينبغي ألا ننسى أبدا أن هناك سببا غير قابل للتغيير، وهو ضرورة احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي. وسنظل ننادي بذلك بصوت عال وواضح إلى أن نشهد احترام قواعد الحرب.

ومع استمرار الحرب، مما يدمي القلوب أن نسمع قصصا عن انتظار العديد من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، داخل أوكرانيا وخارجها لم شملهم مع عائلاتهم. ولولا هذه الحرب المأساوية وغير المبررة، لكنا سنشهد العائلات تستمتع معا بموسم الأعياد كما ينبغي. وفي الوقت نفسه، تشعر اليابان بالأسى البالغ لأن العديد من الأطفال في أوكرانيا قد نُقلوا بشكل غير قانوني من منازلهم، علاوة على طول أمد انفصالهم عن أسرهم. وندين بشدة هذا العمل الشنيع الذي ارتكبته روسيا. ونحث روسيا على إعادة هؤلاء الأطفال فورا إلى أوكرانيا.

مرة أخرى، نؤكد حقيقة بسيطة وواضحة: إن عدوان روسيا على أوكرانيا يشكّل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن تبريره لأي سبب من الأسباب. وغني عن القول أنه لا ينبغي تقديم أي دعم لدولة تنتهك الميثاق. ومن غير المقبول أن يُقَدَّم الدعم في انتهاك لقرارات مجلس الأمن القائمة. وفي ذلك الصدد، ندين بأشد العبارات الممكنة تصدير كوريا الشمالية – وشراء روسيا منها – القذائف التسيارية، فضلا عن استخدام روسيا القذائف التسيارية الكورية الشمالية ضد أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء احتمال أي انتشار للتكنولوجيات النووية أو المتصلة بالقذائف التسيارية من كوريا الشمالية.

وأي عمليات نقل للأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة، بين كوريا الشمالية وروسيا تنتهك بشكل

صارخ قرارات مجلس الأمن المتعددة التي أيدتها روسيا نفسها ويمكن أن تزعزع استقرار المنطقة. وندعو كلا من كوريا الشمالية وروسيا إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لجميع الأنشطة التي تنتهكها. وإنها لحالة شائنة تماما أن يطالب المجتمع الدولي بأن يتقيد عضو دائم في مجلس الأمن بقرارات مجلس الأمن.

ومهما حاولت روسيا تبرير أفعالها، من الواضح جدا أن المدنيين لم يكونوا ليعانوا لولا الحرب العدوانية في المقام الأول. ولذلك، فإننا نحث روسيا بقوة مرة أخرى على الانسحاب الفوري وغير المشروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تسجيلا للموقف، نود أن نعلن رفضنا المبدئي للنهج الذي اعتمدته الرئاسة الفرنسية على الرغم من اعتراضاتنا، بما في ذلك دعوة الوفود إلى هذه الجلسة بموجب المادتين 37 و 39. فعددها، بما في ذلك أوكرانيا، هو ستة: الاتحاد الأوروبي (EU) وإيطاليا وبولندا وإستونيا وألمانيا وأوكرانيا. كما ستقدم الدانمرك ورومانيا واليونان آراء مكتوبة. وذلك عدد أكبر مما يجب من الوفود بالنسبة لشكل الإحاطة التي، على العكس من المناقشة المفتوحة التي يمكن أن يشارك فيها أعضاء الأمم المتحدة قاطبة، تقتضي نقاشا أكثر تركيزاً.

وإلى جانب ذلك، فإن جميع الدول المذكورة آنفا، باستثناء أوكرانيا، أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا وفد الاتحاد الأوروبي هنا أيضا. وكما رأينا في مناسبات عديدة، لا توجد قيمة مضافة تستمد من تلك البيانات الإضافية في مجلس الأمن. إنها نسخ كربونية من نفس التأكيدات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. والهدف الوحيد من مشاركة تلك الوفود في مجلس الأمن هو تلاوة بياناتها على عجل للاستهلاك المحلي وللكاميرات، ونعتقد أن ذلك يقوض مصداقية المجلس.

ويؤسفنا أن الرئاسة الفرنسية، التي تدعي أنها تلتزم بدقة بالنظام الداخلي لمجلس الأمن، تقوض ممارسة عمله الراسخة. وليس سرا أن جلسة اليوم عقدها زملاء غربيون كإجراء شكلي حتى يتمكنوا من تنفيذ خطتهم الشهرية لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا على نحو يدعو للسخرية من أجل سرد نفس تلك التأكيدات الدعائية المعادية لروسيا بسرعة مرة أخرى، بينما يعلنون في الوقت نفسه التزامهم بالقانون الدولي الإنساني وينوحون بشكل مصطنع على الخسائر في أرواح المدنيين.

ومع ذلك، لا يُمنح المدنيون العاديون جميعهم ذلك التعاطف، حتى لو كان من النوع النفاقي. فالغرب يميز بلا مبالاة بين المدنيين المهمين، الذين يمكن استخدام خسائرهم في تشويه سمعة الخصوم الجيوسياسيين، وما يسمى بالمدنيين غير المهمين، الذين تعتبر أرواحهم أضرارا جانبية – وفي بعض الأحيان، يشار إليهم عمليا على أنهم مجرد ضحايا تصرفات الحكومات غير المرحب بها. وذلك نهج مثير للسخرية بشكل مذهل. وهو في جوهره استعماري بحت، وقد شهدناها مرات عديدة، في أفريقيا وفي الشرق الأوسط وفي أوروبا الشرقية – والغزيون المدنيون والسوريون والليبيون والعراقيون والأفغان، ناهيك عن الروس والأوكرانيين، ليسوا سوى مجرد أرقام إحصائية للأرواح المزهقة.

ففي 30 كانون الأول/ديسمبر، وفي نوبة من الغضب العاجز، قصف النظام في كييف، بتحريض من مستشارين بريطانيين وأمريكيين، أحياء سكنية في مدينة بيلغورود الروسية باستخدام ذخائر عنقودية وراجمات صواريخ. وأصابت الغارة الرئيسية سوقا لعيد الميلاد، حيث كان هناك أطفال برفقة آبائهم. ونتيجة لذلك، لقي 25 شخصا حتفهم، من بينهم خمسة أطفال، وجرح أكثر من 100 آخرين. ولم تكن هناك أهداف عسكرية قريبة. ذلك ما كانت تستهدفه كييف. تلك كانت جريمة حرب مخطط لها تهدف إلى بث الرعب في قلوب الروس. ومع ذلك، لم نسمع كلمة تعزية واحدة من زملائنا الغربيين. بل على العكس من ذلك، برر بعضهم ذلك الهجوم. ذلك ما فعلته وزارة خارجية فرنسا – وفرنسا تتولى رئاسة مجلس الأمن. فقد قالت أن هجوم كييف الإرهابي على بيلغورود هو ممارسة أوكرانيا لحقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وإنه لأمر مؤسف أن الدبلوماسية الفرنسية، مثلها مثل الدبلوماسية الأنجلوسكسونية، تدنت

إلى ذلك الدرك. هل يفهمون أن هذا يعني أنهم يتحملون المسؤولية عن تلك الجرائم؟

وتتواصل الهجمات التي تستهدف الأحياء السكنية في مدن دونيتسك وبيلغورود وكورسك الروسية. فماذا قالت روسيا ردا على ذلك؟ صرح الرئيس بوتين بأن روسيا لن تضرب المناطق التي تتجول فيها الأمهات بعربات الأطفال. وقال إن روسيا سوف "تضرب بأسلحة عالية الدقة في المواقع التي يتخذون فيها القرارات وحيث يتجمع العسكريون والمرتزقة وفي مراكز أخرى مماثلة وفي المنشآت العسكرية".

فروسيا تضرب وستواصل ضرب الأهداف والبنية التحتية العسكرية الأوكرانية، التي تدعم قدرة كييف العسكرية. وما له دلالة كبيرة هو سلوك تشيكيا. فقد سعت إلى التهرب من المسؤولية عن مشاركتها في غارة بيلغورود، عن طريق توفير الذخيرة، بأن جبنت عن حضور جلسة مجلس الأمن في 30 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9524). وذلك ليس بالأمر المستغرب. وفي نهاية المطاف، فإن الرد على مقتل المدنيين أمام المجتمع الدولي أصعب بكثير من الاختباء وراء ظهور كبار شركاء منظمة حلف شمال الأطلسي.

والمنظمات الدولية لا تتصرف بشكل أفضل من ما يسمى بالديمقراطيات المتحضرة. فتلك المنظمات الدولية تلتزم الصمت على نحو مخز عندما نتكلم عن ضرورة إدانة جرائم كييف الشنيعة. ولم نسمع أي ردود واضحة من الأمانة العامة – باستثناء بعض الملاحظات العامة – ردا على هجمات بيلغورود الإرهابية.

وعلى تلك الخلفية، فإن ما يبدو مثيرا للسخرية ونفاقيا بصفة خاصة هو محاولات كييف الترويج لما يسمى بصيغة السلام وعقد اجتماع آخر في دافوس بسويسرا. ونود أن نؤكد أن مبادرة حفظ السلام الزائفة تلك، التي تمثل في الأساس إنذارا نهائيا لروسيا، لا علاقة لها بحل الحالة في أوكرانيا. وواضح أن أي مناقشة للنزاع من دون مشاركتنا محكوم عليها بالفشل. ومن جانبنا، لم نرفض قط المشاركة في المفاوضات، لكننا لا نستطيع أن نقبل لغة الإنذارات. كما نطالب الأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ توافق على التعامل مع الصيغ الملتبسة، أن تتذكر أنه يجب عليها أن تتصرف وفقا للمادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد فشل الهجوم المضاد الذي شنته القوات المسلحة الأوكرانية، وهو ما اعترفت به النخب الحاكمة في أوكرانيا والمؤسسة السياسية الغربية. وكذلك ذكر الجنود الأوكرانيون الذين تُرِكُوا على الخطوط الأمامية ذلك بوضوح. لقد ذكروا في المقابلات أن القيادة الأوكرانية، في محاولة لإظهار "بعض التقدم على الأقل" للغرب، ألقتهم "مثل قطعة لحم للذئاب" و "إنهم يتكبدون خسائر فادحة". ويمكن رؤية السخرية الوحشية لمؤيدي نظام كييف في كون أنهم، من أجل تحقيق هدفهم المفضل المتمثل في ضمان هزيمة روسيا استراتيجيا، مستعدون لتبرير أي جرائم وإبادة عدد لا يحصى من الجنود الأوكرانيين. وذلك أمر مؤسف. إنهم كذلك لا يهتمون بالخسائر المدنية.

وفي الأيام الأخيرة، قال رئيس الدبلوماسية الأوروبية، جوزيب بوريل فونتيليس، ووزارة الخارجية البولندية أن من الضروري توسيع نطاق المساعدة العسكرية لكييف وتزويدها بصواريخ بعيدة المدى. وتنافح إدارة الولايات المتحدة من أجل مواصلة تقديم المساعدة العسكرية إلى كييف، وتفعل ذلك مع الكونغرس ومع شعبها. ومع ذلك، قيل بشكل يدعو للسخرية أن القوات المسلحة الأوكرانية تختار أهدافها هي. يجب أن يعرف الأمريكيون والأوروبيون أن هذه الأسلحة تستخدم لضرب أسواق عيد الميلاد والمباني السكنية والنساء وكبار السن والأطفال.

اليوم، قرأ الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن بيانات منسوخة وملصقة حول استخدام الجيش الروسي ذخيرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عمليته العسكرية الخاصة في أوكرانيا. وكما هو الحال غالباً، جاءت التعليمات من واشنطن. وفي يوم الجمعة، نشر المتحدث باسم البيت الأبيض، جون كيربي، زيفًا آخر حول هذا الموضوع أثناء حديثه المباشر مع الصحفيين. وثمة حقيقة أخرى مثيرة للاهتمام هي أنه في نفس اليوم، نفى المتحدث باسم القوات الجوية الأوكرانية، يوري إيهنات، هذه المعلومات. وقال إنه ليس لدى كييف

أي دليل على ذلك. لذلك، يبدو أن الولايات المتحدة تنشر معلومات خاطئة عن عمد من دون أن تكلف نفسها عناء إعطاء تنبيه لمن يخضعون لها بشكل مباشر.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية، لا يسعنا إلا أن نذكر الجهود التي بذلتها فرنسا وإكوادور للإبقاء على دورهما الرسمي بوصفهما شريكتين في صياغة الملف الإنساني الأوكراني في مجلس الأمن. وهناك سبب للاعتقاد بأنه في ظل خلفية تصعيد النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث تُبذل محاولات لمسح جميع سكان قطاع غزة من على وجه الأرض، مع توفير الولايات المتحدة غطاء لذلك، ينبغي أن تقدم جلسة اليوم عوناً أخلاقياً للنظام في كييف الذي تتلاشى مشاكله المتفاقمة باطراد على خط المواجهة إزاء خلفية الأحداث.

لقد استمعنا مرة أخرى إلى شعارات من الوفود الغربية حول الوضع الإنساني الخطير في أوكرانيا وحول مشاكل الطاقة مع انخفاض درجات الحرارة. والواقع أن أوكرانيا مرت بأوقات عصيبة. وإننا نتعاطف بصدق مع الشعب الأوكراني الشقيق الذي يضطر إلى تحمّل العديد من أوجه الحرمان بسبب خيانة قيادة بلده المستعدة للتضحية بالمصالح الوطنية لأوكرانيا وحياة الأوكرانيين العاديين من أجل اتباع توجيهات رعاتها الغربيين. إن دعم الغرب هو السبب الوحيد لبقاء المجلس العسكري في كييف في السلطة. لقد وقع المجلس العسكري في فخ الوعود السخية، ولكن الفارغة، التي قدمها أصدقاؤه عبر الأطلسي. ونتيجة لذلك، قاد المجلس العسكري أوكرانيا إلى الانهيار الاقتصادي والسياسي، وحولها إلى دولة فاشلة يحمل نظامها السياسي بشكل متزايد بصمات واضحة للاستبداد.

فمنذ بدء النزاع في دونباس في عام 2014، شن الجيش الأوكراني هجمات تستهدف على وجه التحديد البنية التحتية المدنية الحيوية، لا سيما تلك التي توفر المياه والتدفئة. وعلاوة على ذلك، يجري تدمير المرافق الطبية والتعليمية. وعلى مدار ثماني سنوات في جمهوريات دونباس، تم تدمير أو إتلاف ما لا يقل عن 000 50 موقع للبنية التحتية المدنية. ومنذ شباط/فبراير 2022، تضرر أو دُمر أكثر من 000 16 مبنى سكني وما يقرب من 500 3 من أعيان من البنية التحتية المدنية، بما في ذلك 700 منشأة تعليمية وأكثر من 180 منشأة طبية و 00 11 من مرافق إمدادات الكهرباء والمياه والتدفئة والغاز. ولكن هذه الأرقام لا تدرج أبداً في تقارير الأمم المتحدة لأن الأمانة العامة للأمم المتحدة متحيزة.

لقد سمعنا اليوم الكثير مما قيل عن التضامن مع أوكرانيا والذي يفترض أن الرعاة الغربيين مستعدون لمواصلة دعمه. غير أن الدعم المستمر على ما يبدو قد أصبح منذ فترة طويلة وسيلة لإخضاع الاقتصاد الأوكراني وبالتالي سكان أوكرانيا. لقد نما الدين الخارجي لأوكرانيا إلى رقم قياسي بلغ 132 بليون دولار في عام 2022 – أي بمقدار 89 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. إن المبالغ الهائلة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وواشنطن لأوكرانيا تدفع البلد إلى الوقوع في فخ الديون لعقود قادمة. وهناك شركة تريد جني أرباح في أوكرانيا: إنها الشركة المالية الأمريكية "بلاك روك " lackRock. في الواقع، وقّعت كييف اتفاقية مع بلاك روك لإطلاق صندوق تنمية أوكراني. وتحت ستار اجتذاب الاستثمار الخاص إلى الاقتصاد الأوكراني، بات ما نشهده نقلاً لسيادة الدولة إلى سيطرة الشركات الخارجية من جانب أكبر صندوق استثماري في العالم. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على مدى العقد الماضي، تجاوزت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تم نقلها إلى شركات الأعمال الزراعية الأمريكية أربعة ملايين هكتار. نأمل أن يكون الأوكرانيون قد فهموا أخيراً أنهم كانوا، على مدى العامين الماضيين، مجرد بيدق في المواجهة بين الغرب وروسيا.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والمديرة إيدم ووسورنو، على إحاطتيهما الهاميتين اللتين كانتا مفيدتين للغاية.

أعربت سيراليون لأول مرة عن رأيها المبدئي بشأن النزاع في أوكرانيا في تعليل التصويت بعد التصويت على القرار دإط–1/11

(انظر A/ES-11/PV.5) في إطار البند 5 من جدول الأعمال خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة التي عقدت بموجب قرار الاتحاد من أجل السلام (القرار 377 ألف (د-5)) في 28 شباط/فبراير 2022.

وأعربت سيراليون عن بالغ قلقها إزاء الحالة الخطيرة المؤسفة التي نشأت في أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار على السلام والأمن الدوليين. لقد صوتت سيراليون وتصرفت على أساس إيماننا الأساسي بقدسية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصد المنظمة. وأكدنا أن أفعالنا لم تكن تأييداً للتطبيق الانتقائي لإيماننا الأساسي بمبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء، وعدم التدخل، والتسوية السلمية للنزاعات. وليس القصد منها أن تبرئ قيام الأمم المتحدة بفعل أو تقاعسها عنه، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وأعربنا عن اعتقادنا الراسخ بأنه يجب أن يكون هناك اتساق في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق مقاصده، وأن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة عضو بطريقة لا تتسق مع الميثاق أمر لا يمكن قبوله. تدعو سيراليون وفقاً لذلك إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. كما دعونا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وحثثنا على بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لحل النزاع.

لقد مر 23 شهراً منذ بدء النزاع الذي شهد خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتشريد ملايين المدنيين والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال. ولم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء بشأن هذا النزاع بسبب استخدام حق النقض، وهو سيناريو ينطوي في رأينا على الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يؤكد صحة الرأي السائد بشأن استخدام حق النقض لتعزيز المصالح بدلاً من المسؤولية الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين. وما فتئت سيراليون ثابتة في الإعراب عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئه والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء، وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات. وفي ظل تلك الخلفية، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في أوكرانيا التي تشكل تهديداً لحياة وسلام واستقرار وازدهار الشعبين الأوكراني والروسي المتضررين بشكل مباشر، وأيضاً للمنطقة بأسرها.

ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي لا تزال تلحق دماراً ومشقة واسعي النطاق بالسكان الأوكرانيين على وجه الخصوص. وكما سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكما ذكرت في هذه القاعة، سيحتاج أكثر من 14,6 مليون شخص – حوالي 40 في المائة من السكان الأوكرانيين الذين يعيشون في أوكرانيا – إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024.

ويساور سيراليون قلق بالغ كذلك من أن الحالة الإنسانية المقلقة السائدة، في غياب الامتثال الواجب للقانون الدولي الإنساني، يمكن أن تزداد تدهوراً إذا زادت الهجمات على الطاقة وغيرها من البنى التحتية الحيوية خلال فصل الشتاء. إن الآثار المطولة للحرب ستواصل مفاقمة الظروف الإنسانية المتردية والهشة بالفعل للأشخاص الضعفاء الذين سيحتاجون إلى دعم مستدام لضمان قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الحيوية. ولا يزال النساء والأطفال، كما هو الحال في معظم النزاعات، يتأثرون بسبب فقدان الدخل وانفصال الأسر وتعطيل توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.

وفي ضوء ما تقدم، تدعو سيراليون أطراف النزاع إلى أن تتجنب، أولاً، استخدام القذائف الجوية والطائرات المسيّرة التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما الأعيان التي توفر الخدمات الأساسية مثل المستشفيات والمياه والكهرباء. ويجب عليها أن تضمن حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، والأعيان المدنية من الأذى والانتهاكات الجسيمة، وهو مبدأ أساسي بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، ندعو إلى بذل جهود متواصلة من الشركاء الإقليميين والدوليين لزيادة المساعدات الحيوية اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين في جميع أنحاء أوكرانيا.

ثالثاً، نود أن نؤكد على أن النزاع لا يولد سوى الدمار والمعاناة والخسائر في الأرواح. ولتقليل ذلك إلى أدنى حد، نحثّ جميع أطراف النزاع على حل هذه المسألة من خلال المشاركة السياسية والدبلوماسية التي ستؤدي إلى سلام دائم في المنطقة.

وأخيراً، والآن في مجلس الأمن، تكرر سيراليون دعوتها إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وإلى الوقف الفوري للنزاع والأعمال العدائية. ونحث على بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لحل النزاع، بما في ذلك إيلاء الاعتبار للشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية التصدي للأزمة الإنسانية الملحّة، والدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتشديد على أهمية المساواة والإنصاف والاتساق في تطبيق القانون الدولي.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر لوكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة وسورنو على إحاطتيهما الرصينتين والذاخرتين بالمعلومات.

أنهى الاتحاد الروسي العام الماضي وبدأ العام الجديد بإطلاق أكثر من 100 قذيفة وطائرة مسيرة بدون طيار على مناطق مكتظة بالسكان في كييف والمدن الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء أوكرانيا. وقتل المدنيين ودمر البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس والمرافق الطبية والبنية التحتية الداعمة للحياة.

وقد تسبب في حرمان أكثر من 440 بلدة وقرية من إمدادات الكهرباء والمياه. وهذه الهجمات لم تجلب الخسائر والألم والكرب لآلاف الأوكرانيين خلال أحد أبرد أشهر الشتاء فحسب، بل تشكل أيضا انتهاكات للقانون الدولي.

لقد سجلت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا مقتل 90 مدنيا، من بينهم طفلان، منذ الموجة الهائلة من الهجمات التي شنتها روسيا على أوكرانيا منذ كانون الأول/ديسمبر. وأصيب أكثر من 421 مدنيا. وشُنت تلك الهجمات الشنيعة، جزئيا، باستخدام قذائف تسيارية وقاذفات تم شراؤها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندين تلك الانتهاكات بأشد العبارات وندعو جميع الأطراف إلى التقيد الكامل بجميع قرارات مجلس الأمن.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني والامتناع عن استخدام الأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق. ونكرر إدانتنا الحازمة للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، التي تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. كما نؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لا تزال الحالة الإنسانية في أوكرانيا تتدهور بشكل كبير. والتكلفة التي دفعها الشعب الأوكراني بالفعل، كما ذكرنا في المجلس من قبل، لا تطاق. فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سقطت أكثر من 000 29 ضحية مدنية منذ بدء العدوان الروسي.

يجب أن تتوقف حملة روسيا المستمرة من الضربات الجوية المنهجية ضد المدنيين والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا على الفور. فتلك الهجمات الشرسة واللاإنسانية لا تهدف إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وحرمان الأوكرانيين من الكهرباء والتدفئة والغذاء والرعاية الطبية – مما يعرض الأمن الغذائي للخطر في جميع أنحاء العالم. ونشدد مرة أخرى على أهمية الأمن والاستقرار في البحر الأسود.

وعلاوة على ذلك، أعاقت روسيا وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها المؤقتة. ولا تزال الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحيوية للناجين من العنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيين بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين. وقد حال ذلك دون إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى الأسر والأطفال في تلك المناطق.

إن القصف والتدمير المستمرين لا يعرضان ملايين الأوكرانيين لخطر الموت أو الإصابة فحسب، بل ولمخاطر جسيمة أخرى تتعلق بالحماية، بما في ذلك الكرب النفسي وفقدان الوثائق أو تلفها، مما

يؤثر بشكل خاص على أشد الفئات ضعفا والأشخاص من الفئات المهمشة. ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية وعن أخطر الجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي سببتها حربها.

وبهذه المناسبة، نشيد أيضا بالنساء الروسيات الشجاعات اللواتي، رغم تعرضهن منذ تشرين الثاني/نوفمبر للترهيب والمضايقة، يقدن حركة شعبية في مدن مختلفة، مطالبات الجنود المنتشرين بالعودة إلى ديارهم.

وفي الختام، توضح جلسة اليوم، مرة أخرى، العواقب البعيدة المدى لهذه الحرب. لقد كانت تذكيرا صارخا آخر بتداعياتها المدمرة ليس فقط على المنطقة، بل وعلى بقية العالم.

والأهم من ذلك، يجب أن تسحب روسيا دون قيد أو شرط وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما، وأنوه بحضور ممثلي أوكرانيا وإستونيا وألمانيا وإيطاليا وبولندا والاتحاد الأوروبي.

تنضم غيانا إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وفي الدعوة إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونشجب التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

ونلاحظ بقلق متزايد الأثر المدمر للنزاع الدائر ضد المدنيين الأبرياء والبنية التحتية الحيوية. إن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني قاطعان عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين والأعيان المدنية. ولذلك، تدين غيانا جميع الهجمات على المستشفيات وشبكات نقل الكهرباء وموانئ الأغذية وإمدادات الغاز والمياه وقتل المدنيين الأبرياء.

إن الشهادات المفجعة التي استمعنا إليها اليوم عن استمرار العنف والموت والدمار تثير بالغ القلق. ونشاطر مقدمي الإحاطات استيائهم من الحالة الإنسانية المتردية بشكل متزايد في البلد واستمرار منع الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونحث الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وندعو إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق، بما في ذلك إلى المناطق المحتلة.

لقد تسببت هذه الحرب في معاناة لا توصف، لا سيما للشعب الأوكراني. فمن الدمار الشامل للمدن إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي طال أمدها، سيظل الشعور بالصدمات والآثار الناجمة عن الحرب حادا لسنوات قادمة. وتشعر غيانا بالجزع بشكل خاص إزاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، الذين دفعوا ثمنا باهظا جداأثر على حياتهم وسلامتهم الجسدية بسبب العنف الذي مورس عليهم، خاصة في الهجمات التي شُنت على المدارس والمستشفيات. ونؤكد أن لكل فتى وفتاة الحق في عيش حياة خالية من الخوف أو العوز. وتدعو غيانا إلى إنهاء الهجمات على البنية التحتية ذات الأهمية الحاسمة لرفاه الأطفال، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وشبكات الطاقة والمياه والصرف الصحي.

وفي تقريرها الأخير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي ونقل الأطفال وترحيلهم وحالات التجنيد القسري للأشخاص الخاضعين للحماية.

وتطالب غيانا الأطراف باحترام المبادئ الإنسانية والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها وضمان عودتهم الآمنة. ونرحب بالجهود التي أدت إلى تبادل أسرى الحرب في الأسبوع الماضي. ونأمل أن تستمر تلك الجهود الإيجابية وأن يتمكن المراقبون المستقلون، بمن في ذلك المراقبون التابعون لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من الوصول بشكل منتظم وسري ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتجزين.

إن إطالة أمد هذه الحرب يفرض مخاطر وعواقب جسيمة بشكل متزايد على جميع المعنيين وعلى السلم والأمن الدوليين. ولم تجلب سوى

معاناة وصدمات لا يمكن تخيلها لأجيال من المواطنين الأوكرانيين والروس، ناهيك عن تداعياتها الإقليمية والدولية. وندعو إلى الإنهاء الفوري للأعمال العدائية والانسحاب الكامل للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا. ونحث الأطراف على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة لإنهاء النزاع واستمرار مشاركة المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية. وندعو كذلك إلى مواصلة الدعم الدولي لضحايا الحرب. ويشمل ذلك الدعم الطبي والنفسي والقانوني، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والناجين من العنف الجنسي.

ونشيد بجهود وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأوكراني ونحث المجتمع الدولي على زيادة الدعم الإنساني المقدم لأوكرانيا.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى حل هذا النزاع بالوسائل السلمية. وستواصل غيانا دعمها لجميع جهود الأمين العام وغيره من الشركاء الراغبين الذين ما فتئوا يعملون بجد من أجل السلام وإنهاء ويلات الحرب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيدة ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

بدأ الشعب الأوكراني عام 2024 تحت وابل نيران مستمر من أكثر من 500 قذيفة وطائرة مسيرة روسية. فالمباني السكنية والمحلات التجارية والكنائس وأجنحة الولادة ومحطات السكك الحديدية ومحطات المترو والبنية التحتية للطاقة هي أهداف الجيش الروسي في أوكرانيا. وتدين فرنسا تلك الضربات المكثفة. ومن خلال الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية، لن تقنعنا روسيا بتصديق أنها تسعى إلى تحقيق أهداف عسكرية. فهي تستهدف المدنيين، في انتهاك لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني. وهي ترفض دخول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وهي تسعى إلى تحطيم روح أمة تنكر هويتها. وهي تسعى بالقوة إلى إخضاع بلد انتهكت سيادته وسلامته الإقليمية لمدة 10 سنوات، وذلك بشراء أسلحة من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

وتواصل روسيا المضي قدما في أوكرانيا دون أي مبرر سوى إحياء الماضي الإمبراطوري الأسطوري. وإذ تدخل الحرب عامها الثالث، ينبغي أن نقول ما هو واضح: إذا أوقفت روسيا عدوانها، فإن الحرب ستتوقف، دون المساس بأمن روسيا نفسها. وإذا توقفت أوكرانيا عن الدفاع عن نفسها، فسوف تفقد حريتها. إن ما يحدث في أوكرانيا يهمنا جميعا. وكيفية ردنا على العدوان الروسي على أوكرانيا ستحدد أمننا الجماعي. ويجب على روسيا أن تستجيب لنداءات الجمعية العامة التي أكدت من جديد، بأغلبية ساحقة، التزامها بضمان سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وستواصل فرنسا تقديم دعمها الثابت للأمة الأوكرانية في جميع المجالات لتمكينها من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل أيضا دعم المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها روسيا. وسنواصل تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني لأوكرانيا وشعبها. وسنواصل المشاركة في التخفيف من آثار العدوان الروسي على السكان في جميع أنحاء العالم، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

وأخيرا، تؤيد فرنسا رؤية أوكرانيا لسلام عادل ودائم يحترم المبادئ الأساسية للميثاق.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ شغل ممثلة نظام بوتين الإجرامي المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. لقد خرج رئيسها خلسة من القاعة، ولكن من الواضح أنه لا توجد قيمة مضافة في حضوره سوى الاحتفاظ بسجل تصريحاته وشهاداته لأغراض المحكمة القبلة بشأن جرائم الحرب الروسية.

وتستمر روسيا في ترويع أوكرانيا بضربات منتظمة بالقذائف والطائرات المسيرة. وفي 8 كانون الثاني/يناير، وقع هجوم واسع النطاق آخر – وهو الثالث في أقل من أسبوعين. ووفقا للمعلومات الواردة من قوات الدفاع الأوكرانية، أطلق الاتحاد الروسي ما لا يقل عن 59 وحدة من الأسلحة، بما في ذلك 8 طائرات مسيرة من طراز "شاهد"؛ و 7 قذائف تسيارية من طراز S-300 و S-400؛ و 4 قذائف تسيارية جوية من طراز Kinzhal، أطلقتها طائرات مقاتلة من طراز MiG-31K من ريازان وتامبوف؛ و 24 قذيفة انسيابية من طراز Kh-101 و Kh-555 و Kh-55، أطلقتها 11 قاذفات من طراز Tu-95MS من إنجلز؛ و 8 قذائف انسيابية من طراز Kh-22 و Kh-32، أطلقتها قاذفات من طراز Tu-22M3؛ و 6 قذائف من طراز إسكندر وقذائف تسيارية، أطلقت من شبه جزيرة القرم المحتلة؛ وقذيفتان مضادتان للرادار من طراز Kh-31P، أطلقهما الطيران التكتيكي في منطقة بيلغورود.

وفي صباح ذلك اليوم، هاجمت روسيا البنية التحتية الحيوية والمنشآت المدنية والصناعية في مناطق مختلفة من أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، استهدفت القذائف التسيارية مناطق خاركيف ودنيبروبتروفسك وزابوريجيا وخميلنيتسكي. وقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وجرح 45 آخرون نتيجة لتلك الضربات. وتلقى الجرحى إثر الضربات الروسية العلاج اللازم، على الرغم من استمرار القوات الروسية في استهداف المرافق الطبية عمدا. وفقا لوزارة الصحة الأوكرانية، تضررت 501 1 منشأة طبية ودمرت 195 منشأة بالكامل منذ شباط/فبراير 2022. وفي الوقت الراهن، تم بالفعل ترميم 474 مرفقا من هذه المرافق بالكامل، بينما تبذل جهود لإعادة بناء المرافق الـ 383 الأخرى.

وبإخبار مجلس الأمن عن هذه الموجات من الإرهاب الصاروخي الروسي، لا أقصد الإيحاء بأن هناك فترات هادئة وآمنة للمدنيين الأوكرانيين بينهما. وتقع الهجمات يوميا، وعلى الرغم من أنها قد تكون أضيق نطاقا، إلا أنها تزيد بشكل كبير من عدد الضحايا ومقدار الدمار. وقد أبلغ وفد أوكرانيا المجلس بالفعل، في رسالته المعممة في 6 كانون الثاني/يناير، بجريمة بشعة ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في مدينة بوكروفسك، في منطقة دونيتسك، وضواحيها. فهناك، استهدفت ضربة بقذائف من طراز S-300 مبان سكنية خاصة وأسفرت عن مقتل 11 من السكان المحليين، من بينهم خمسة أطفال.

ومن دواعي القلق أن روسيا، من بين أمور أخرى، تحافظ على قدرتها على إيذاء الأوكرانيين من مسافة آمنة، بعيدا عن متناول وسائلنا الدفاعية، بسبب الإمداد المستمر بالأسلحة والذخائر من الدول المارقة. ولأكثر من عام، دأبنا على لفت انتباه المجلس إلى نقل طائرات إيرانية مسيرة إلى روسيا في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وندين أيضا بأشد العبارات الممكنة تصدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية وشراء روسيا للقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن استخدام روسيا لتلك القذائف ضد أوكرانيا. وأوكرانيا، بوصفها بلدا انضم إلى البيان المشترك بشأن عمليات نقل القذائف التسيارية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، الذي أشار إليه اليوم بالفعل عدد من الوفود، تؤكد من جديد أن عمليات النقل تلك تتعارض مع قرارات المجلس المتعددة.

ووفقا لتقرير صادر عن مكتب المدعي العام في خاركيف صدر في 6 كانون الثاني/يناير، فإن قذيفة تسيارية واحدة من الوابل الذي ضرب مدينة خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير كانت متمايزة بصريا وتقنيا عن النماذج الروسية. وخلال عرض المخلفات على وسائل الإعلام، أشار المتحدث باسم مكتب المدعي العام إلى وجود انحرافات عن قذائف إسكندر القياسية. وعلى وجه التحديد، كان للقذيفة قطر أكبر قليلا من قذيفة إسكندر الروسية، كما اختلفت فوهتها واللفات الكهربائية الداخلية والأجزاء الخلفية. وكما قال المتحدث، فإن القذيفة مشابهة لأحدى القذائف الكورية الشمالية. ويجري حاليا فحص المخلفات بهدف تحديد منشأ تلك القذيفة والتحقق منه.

وفي كل يوم، سيدي الرئيس، تجتمعون أنتم والمشاركون الآخرون في جلسات المجلس للاستماع إلى لغة الحرب. إنها اللغة التي تلقى بها الغزاة أوامرهم بشن عدوانهم الشامل على أوكرانيا. وهي اللغة التي يسمعها الضحايا عندما يتعرضون للاغتصاب أمام عائلاتهم. وهي اللغة التي يسمعها العديد من المدنيين الأوكرانيين قبل إعدامهم. كما

نعلم جيدا، بما في ذلك من كتابات ليو تولستوي، قبل انقلاب البلاشفة، استخدم النبلاء المتعلمون في الإمبراطورية الروسية الفرنسية بدلا من الروسية كلغة منزلية. وكانت هذه هي لغة الدبلوماسية الروسية قبل أن يصل التمسك بالبلشفية – التي تحافظ على قبضتها على الكرملين اليوم – إلى السلطة. وأدعو مبعوث موسكو بنفسه – بنفسها، في الواقع – إلى الاستفادة من الترجمة الشفوية وإبقاء سماعات الأذن قيد التشغيل، لأن الجزء التالي من بياني سيكون باللغة الفرنسية، اعترافا بالمساهمة التي قدمتها فرنسا وسويسرا والعديد من البلدان الأخرى المحبة للسلام من أجل السلام والأمن.

(تكلم بالفرنسية)

مع استمرار روسيا في قتل الأطفال الأوكرانيين في جميع أنحاء البلد بأسلحتها، يتعرض الشباب الأوكرانيون الذين نقلتهم روسيا بشكل غير قانوني من الأراضي المحتلة لانتهاك صارخ آخر لحقوق الإنسان من قبل روسيا. ففي 4 كانون الثاني/يناير 2024، وقع بوتين مرسوما يحدد فئات معينة من المواطنين الأجانب وعديمي الجنسية الذين يحق لهم طلب الحصول على جنسية الاتحاد الروسي. وتنص الوثيقة على أن الأيتام والأطفال الذين لا يتمتعون بحماية الوالدين من مواطني أوكرانيا يمكنهم الحصول على الجنسية الروسية بقرار شخصي من رئيس الاتحاد الروسي، بغض النظر عن المتطلبات العامة أو المحددة للتشريعات الفيدرالية. ويمكن لقادة المنظمات الروسية التي يوضع الطفل تحت إشرافها تقديم طلبات الحصول على الجنسية. وهذا الإجراء القانوني المعياري الآخر، بالإضافة إلى هدفه المتمثل في تغطية الاحتياجات الديموغرافية للبلد المعتدي على حساب المهاجرين بغية التمكن من مواصلة عدوانه على أوكرانيا، ينتهك أيضا التشريعات الأوكرانية وقواعد القانون الدولي وحقوق الأطفال – وهم مواطنون أوكرانيون نقلتهم الدولة المعتدية قسرا إلى الأراضي الروسية.

وإننا نعيد التأكيد على أن جميع الأطفال الأوكرانيين الذين نقلوا قسرا إلى الأراضي الروسية بذريعة الحماية الإنسانية يظلون مواطنين أوكرانيين. وندعو المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تأخذ في الحسبان الإجراءات التي اتخذها القادة الروسيون بهدف نقل الأطفال الأوكرانيين من مجموعة وطنية إلى أخرى، ولا سيما بمنحهم الجنسية الروسية قسرا، وهو أحد مظاهر الإبادة الجماعية. وندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق فلاديمير بوتين في أسرع وقت ممكن.

ووفقا لتقديرات الخبراء العسكريين والاقتصاديين، بلغت تكلفة الهجمات الجوية الروسية على أوكرانيا في 30 كانون الأول/ديسمبر و 2 كانون الثاني/يناير ما لا يقل عن 1.25 بليون دولار و 620 مليون دولار على التوالي. ومن المنطقي أن نفترض أن هجوم يوم الأثنين كلف روسيا أيضا عدة ملايين من الدولارات. وفي الوقت الذي تنفق فيه روسيا البلايين لتدمير المنشآت المدنية الأوكرانية، فإن مرافق بنيتها التحتية الحيوية في حالة سيئة أو تنهار انهيارا تاما. وتقطعت السبل بعشرات الآلاف من السكان في البلدات المحيطة بموسكو مثل بودولسك وكولومنا وبالاشيخا، إذ باتوا عالقين دون وسيلة للتدفئة يتجمدون داخل منازلهم في درجات حرارة دون الصفر.

وبالنظر إلى أن مبعوث بوتين في هذه القاعة يدعي أنه على دراية بالمحتوى المتداول على شبكات التواصل الاجتماعية الأوكرانية، فإنني أوصي بأن يلقى، من مقعده الدافئ والمريح في مانهاتن، نظرة على الرسائل التي كتبها سكان عاصمته وضواحيها، الذين يعيشون الآن في شقق سكنية مغطاة على نحو كامل بطبقة من الجليد ويُضطرون إلى حرق الخشب في الشوارع للبقاء على قيد الحياة.

ويحذر الخبراء من التداعيات المتتالية المحتملة لتعطل البنية التحتية الروسية. لكن نظام الكرملين لم يظهر اهتماما يُذكر بحل مشاكل مواطنيه. ولا يزال مهووسا بحرب انتحارية لا طائل منها، في محاولة لقتل أكبر عدد ممكن من الأوكرانيين حتى انهياره الحتمي. وفي الواقع، ينبغي ألا ننسى أن الكرملين لا يقتل الأوكرانيين فحسب، بل يقتل الروس أيضا. فقد دفع مئات الآلاف من المواطنين الروس حياتهم بالفعل ثمنا لأوهام بوتين المهووسة. وليست الأجيال الحالية من الروس وحدها هي التي ستتحمل وطأة تلك القرارات بل أيضا الأجيال القادمة.

وحقيقة الأمر أنه لو كان بوتين قادرا على الفوز بأي شيء، فهو في منافسة للكارهين لروسيا، لأنه لم يعرض أحد آفاق وجود

روسيا والشعب الروسي للخطر بقدر ما فعل هو. وهو إلى جانب هتلر وستالين، الشخص الأكثر مسؤولية عن آلاف الأرواح التي تزهق يوميا في روسيا، سواء في ساحات القتال في حرب مجنونة أو التدهور المستمر والمتردي لمستويات المعيشة أو انتشار الأمراض وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات.

ووفقا لاستنتاجات خلص إليها باحثون من جامعة ييل حول الجزاءات المفروضة على روسيا:

”لم تعد روسيا قوة اقتصادية تذكر، وقد ألغت الحد الأدنى من الإبلاغ عن إحصاءات الدخل القومي الشفافة المطلوبة للاحتفاظ بعضوية صندوق النقد الدولي [...] إن روسيا تحت زعامة بوتن قادرة بالكاد على البقاء من خلال الاستيلاء على الأصول. والاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة بشكل متزايد يُفسِد شركاته للحفاظ على آلة حرب بوتين.“

ولذلك، من مصلحة العالم إنهاء هذا النظام الإجرامي وإحلال سلام عادل وشامل ودائم في أوكرانيا. وإننا نشجع جميع الدول المحبة للسلام على المشاركة في عملية جادة تهدف إلى تنفيذ خطة صيغة السلام، ولا سيما المشاركة في الاجتماع الرابع لمستشاري الأمن القومي بشأن صيغة السلام في أوكرانيا، المقرر عقده في 14 كانون الثاني/يناير 2024 في دافوس، سويسرا. لقد أصبحت صيغة السلام منصةً وهيكلا للسلام الدولي ولاستعادة القانون الدولي والهيكل الأمني المتعدد الأطراف.

ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا عندما نعمل معا وعندما يستند عملنا إلى أسس ميثاق الأمم المتحدة التي توحدنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز.

في مطلع العام، قبيل نهاية السنة الثانية من الحرب، شهدت أوكرانيا أكبر موجة من الهجمات الصاروخية الروسية على بنيتها التحتية المدنية منذ بداية العدوان. وتلك الهجمات الوحشية والعبثية، وكذلك محاولات فرض حصار بحري على أوكرانيا، تُظهِر بوضوح عزم روسيا على السير على طريق الإرهاب والدمار. ويبدو أن موسكو مقتنعة بأنها تستطيع التغلب على المقاومة والصمود الأوكرانيين في الدفاع عن شعبها وأراضيها.

ولذلك، مهمتنا الأساسية هي إثبات خطأ المعتدين الروس وذلك بمواصلة دعمنا لأوكرانيا مهما طال الأمر. وقد فعلت بولندا ذلك منذ بداية الحرب وستواصل السير على ذلك الدرب، وهو ما أُعيدَ التأكيد عليه على النحو الواجب في محادثة هاتفية بالأمس بين رئيسي بولندا وأوكرانيا، وأكده كذلك وزير الخارجية البولندي خلال زيارته الأولى إلى الخارج منذ توليه منصبه إلى كييف قبل بضعة أيام فقط. كان اختيار الوزير للوجهة تأكيدا رمزيا على الدور ذي الأولوية الذي تحظى به أوكرانيا في السياسة الخارجية البولندية، فضلا عن استعداد بولندا لمواصلة دعم تطلعات أوكرانيا الأوروبية والأوروبية الأطلسية بشكل فعال.

ولا يسَع ممثلو العالم الحر أن يعتريهم الكلل من الحرب في أوكرانيا. وكما أكد الوزير سيكورسكي، فإن البلد الوحيد الذي يمكن أن يشعر بالإرهاق بعد 23 شهرا من القمع المستمر هو أوكرانيا نفسها. ولكنها تقف بشجاعة ضد غزوات الإمبريالية الروسية التي لا هوادة فيها، وكذلك يجب علينا نحن أيضا. وما دامت روسيا ملتزمة بزيادة زعزعة استقرار الهيكل الأمني العالمي، ينبغي أن نواصل ممارسة الضغط على المعتدي بينما ندعم الضحية. ويجب علينا الحفاظ على المستويات الحالية للدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، ليس هذا فحسب، بل يتعين علينا أيضاً أن نبذل قصارى جهدنا لزيادته. وتناقش بولندا حاليا أشكالا جديدة من هذا الدعم مع أوكرانيا.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه إذا تداعت أوكرانيا، فإن خطر العدوان الروسي التالي على بلدان أخرى سيزداد كثيراً. وإذا انتصرت أوكرانيا، سيستعاد السلام وقيم الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن مخاطر الحرب في أوكرانيا عالية جدا. وينبغي ألا ننسى أن روسيا تعترف صراحة بأن الحرب لا تتعلق فقط بأوكرانيا، بل بفرض نظام دولي جديد يتجاهل في الواقع المبادئ الأساسية ذاتها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي السيادة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي الإنساني. وبدون سلام عادل في أوكرانيا، لن تكون هناك فرصة لتحقيق سلام دائم يستند إلى القانون الدولي، وينبغي أن يلتزم به جميع أعضاء المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن – الجزائر وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، وسيراليون، وغيانا. ونعرب عن تقديرنا لالتزامهم بالإسهام في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

كما نشهد جميعا، تواصل روسيا حربها العدوانية غير القانونية بكامل قوتها. وقد استهدفت عمليات القصف المكثفة الأخيرة المدنيين بشكل مباشر، حتى في المناطق البعيدة عن الخط الأمامي. وإلى جانب الطائرات المسيّرة القادمة من إيران، أطلقت روسيا لأول مرة قذائف تسيارية تنتجها كوريا الشمالية. ويشكل نقل تلك الأسلحة انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن الملزمة التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها. ولكي تمارس أوكرانيا حقها المشروع في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تعتمد على الدعم الدولي. وقد اضطلعنا بدور رائد في توريد منظومات الدفاع الجوي. فهي تسهم بشكل مباشر في إنقاذ الأرواح. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية في أوكرانيا مزرية، وقد ساهمت ألمانيا بأكثر من 403 ملايين يورو من المساعدات الإنسانية. وإلى جانب السلع الأساسية، نركز على توفير خدمات الصحة العقلية والاستعداد لفصل الشتاء وأنشطة إزالة الألغام.

إن حرب روسيا غير المبررة تؤثر علينا جميعا. ويجب ألا نسمح بشن هجمات على بلدان ذات سيادة وبمحاولات استعمارية جديدة للاستيلاء على أراضيها. ويجب ألا ينتصر المعتدي أبدًا. لكن ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لإنهاء المأساة؟

أولا، يجب أن نضغط على المعتدي لوقف غزوه غير المشروع. ويجب تنفيذ قرارات الجمعية العامة والتدابير التحفظية التي تتخذها محكمة العدل الدولية.

ثانيا، يجب علينا أن ندعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها مادام العدوان مستمرا.

ثالثا، يجب أن ننشئ أساسا لسلام عادل ودائم. وتحدد صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي بوضوح طريقة قابلة للتطبيق للمضي قدما.

وأخيرا، يجب محاسبة مرتكبي جرائم الحرب.

وفي الختام، ندعو روسيا مرة أخرى إلى الوقف الفوري وغير المشروط لجميع عملياتها العسكرية وسحب قواتها من أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

السيدة سامسون (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي، أولا، أن أهنئ فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لكم، سيدي، كل النجاح.

(تكلمت بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. و تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

وبالنسبة لشعب أوكرانيا، انتهى عام 2023، وبدأ عام 2024، بهجمات روسية واسعة النطاق بالصواريخ والطائرات المسيّرة على المدنيين والبنية التحتية الحيوية في منتصف فصل الشتاء. وكما حاولت روسيا دون جدوى في الشتاء الماضي، فإنها تهدف إلى تدمير معنويات الشعب الأوكراني وقدرته على الصمود. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 2023 وأوائل كانون الثاني/يناير، نفذت أكبر الضربات منذ بدء عدوانها. ويدين الاتحاد الأوروبي تكثيف حملة الضربات الجوية المنهجية التي تشنها روسيا ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. ونكرر التأكيد على ضرورة حماية المدنيين – وهو التزام يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن أكثر من 10 000 مدني قتلوا في أوكرانيا، وأصيب أكثر من 18 500، منذ أن شنت روسيا غزوها واسع النطاق. وربما تكون الحصيلة الحقيقية أعلى بكثير.

وفي ذلك الصدد، ندين أيضا الدعم العسكري المستمر للحرب العدوانية الروسية الذي تقدمه إيران وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونواصل حث جميع البلدان على عدم تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك القذائف والطائرات المسيرة، أو غير

ذلك من الدعم، للحرب العدوانية الروسية. ونحث روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بقرارات مجلس الأمن المتعاقبة التي تحظر بوضوح أي صادرات أو واردات للأسلحة تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا نزال نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في محطة زابوريجا للطاقة النووية ورفض روسيا السماح لمراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى مفاعلات المحطة. ويجب على روسيا الانسحاب على وجه السرعة من محطة زابوريجا للطاقة النووية وإعادة السيطرة عليها إلى مالكها الشرعي، أوكرانيا.

ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية أمرا بالغ الأهمية، وندعو روسيا إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها العسكرية المؤقتة.

لا تقتصر العواقب السلبية للعدوان الروسي على أوكرانيا. فهجمات روسيا المتعمدة على مرافق تخزين وتصدير الحبوب في أوكرانيا، فضلا عن إجراءاتها لإعاقة حرية الملاحة في البحر الأسود، تظهر أنها تواصل استخدام الغذاء كسلاح وتقوض عمدا الأمن الغذائي العالمي. وأشدد على أهمية الأمن والاستقرار في البحر الأسود، وهو أمر حيوي للصادرات الغذائية المستدامة إلى الأسواق العالمية، ولا سيما إلى البلدان الأكثر احتياجا.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب. ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا وغيرها من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي سببتها حربها. ويشجع الاتحاد الأوروبي على بذل المزيد من الجهود لإنشاء محكمة لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان ضد أوكرانيا تتمتع بأوسع دعم وشرعية عبر الأقاليم، إلى جانب آلية للتعويض في المستقبل. ونؤكد من جديد دعمنا لعمل المحكمة الجنائية الدولية وندين محاولات روسيا المستمرة لتقويض استقلالها وولايتها الدولية وعملها. كما نذكر بالأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في آذار/مارس 2022 بأن تعلق روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا على الفور.

وأخيرا، يدعم الاتحاد الأوروبي جميع الجهود الهادفة لإنهاء الحرب الروسية. والطريق إلى سلام شامل وعادل ودائم هو أن يسحب المعتدي فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا وأن يحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد ذكرت الجمعية العامة ذلك بوضوح شديد في قرارات متعاقبة. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تواصله العالمي لكفالة أوسع دعم دولي ممكن لسلام شامل وعادل ودائم وللمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام في أوكرانيا، بغية عقد مؤتمر قمة عالمي للسلام، بأوسع مشاركة ممكنة. إن اجتماع مستشاري الأمن القومي في دافوس، الذي سيعقد في غضون أيام قليلة، هو الخطوة المهمة التالية. وتوضح عملية تبادل الأسرى واسعة النطاق التي جرت مؤخرا نطاق تدابير بناء الثقة، ونرحب بالدور التيسيري الذي تضطلع به الإمارات العربية المتحدة.

وأؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وسنواصل دعم أوكرانيا وشعبها ما دام الأمر يتطلب ذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد فاريم (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان البلطيق الثلاثة – لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا. ونحن نؤيد أيضا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر مقدمي الإحاطات وأرحب ترحيبا حارا بجميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

وكما قال كثيرون آخرون، بدأت روسيا العام 2024 من حيث توقفت العام الماضي، بإطلاق العنان للموت والدمار في أوكرانيا. ومنذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، بدأت روسيا ما يمكن اعتباره الضربات الأكثر شمولاً بالصواريخ والطائرات المسيرة ضد أوكرانيا منذ بداية الحرب واسعة النطاق، حيث نشرت ما مجموعه 500 صاروخ وطائرة مسيرة تهدف خصيصا لاستهداف المناطق السكنية عالية الكثافة والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المنازل والمدارس وأنظمة المياه ومحطات توليد الطاقة والمستشفيات. ومنذ بداية الحرب، أبلغت منظمة

الصحة العالمية في أوكرانيا عن أكثر من 300 1 هجوم على مرافق الرعاية الصحية. وقد حاول الممثل الروسي جاهدا طرح ادعاءات سخيفة بالقول إن الضرر ناجم عن منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية. وفي الوقت نفسه، فشل مرارا وتكرارا في تناول سبب إطلاق روسيا أساسا لقذائف تهدد حياة المدنيين الأبرياء في بلد آخر ذي سيادة.

نحن ندين أيضا إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللتين تقدمان الأسلحة والذخيرة لروسيا في حربها العشوائية ضد أوكرانيا. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى إجراء تحقيق من جانب الأمم المتحدة بشأن عمليات نقل الأسلحة وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن. لقد انضمت بلداننا إلى البيان المشترك، الذي ذكر آنفا.

لقد ساهمت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا إجمالا بأكثر من 100 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لشعب أوكرانيا، وسنواصل دعم أوكرانيا حتى هزيمة المعتدي. وأود أيضا أن أنوه بجهود منسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون، وقيادتها لخطة الاستجابة لفصل الشتاء.

في الختام، تظهر الزيادة الحادة في هجمات روسيا أن أهدافها الإجرامية لم تتغير. وندعو روسيا إلى احترام نداءات المجتمع الدولي، التي أعربت عنها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وحرصا على الوقت، سنتشاطر بياننا الكامل بعد الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلت به ممثلة الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الآراء بصفتها الوطنية.

اليوم، بعد عامين تقريبا من غزو روسيا الشامل وغير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا، نقف جنبا إلى جنب مع الشعب الأوكراني، متحدين أكثر من أي وقت مضى، لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بقيمنا المشتركة القائمة على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة.

تدين إيطاليا بأقوى طريقة ممكنة هجمات روسيا الوحشية المستمرة التي تستهدف البنية التحتية المدنية في المدن في جميع أنحاء أوكرانيا وتجاهلها التام للدعوة الصادرة عن جميع الأعضاء لوضع حد لغزوها لأوكرانيا. يجب أن تكون روسيا مسؤولة عن جرائم الحرب والأضرار الجسيمة الناجمة عن حربها العدوانية. كان تقديم المساعدة لأوكرانيا أولوية بالنسبة لإيطاليا منذ بداية النزاع وطوال عام 2023. لقد قدم بلدنا أكثر من بليوني يورو من المساعدات، بما في ذلك الدعم الإنساني وتدابير استقبال اللاجئين من أوكرانيا. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل بلا كلل لكفالة حماية السكان. يجب ضمان وصول المحتاجين في أوكرانيا بشكل سريع وآمن ومن دون عوائق إلى المساعدات الإنسانية. وإيطاليا، بوصفها الرئيس الحالي لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، فخورة بشكل خاص بالمشاركة الواسعة من جانب المجتمع الدولي، إلى جانب الأمم المتحدة، لدعم الإزالة السريعة للألغام في الإقليم بغية منع المزيد من الآثار الإنسانية، وخاصة على الأطفال، واستدامة الزراعة الأوكرانية لصالح الأمن الغذائي العالمي.

نحن ملتزمون بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوكرانيا إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا لمجموعة السبع، ونحن مصممون على الحفاظ على تلك الأولوية ما دام ذلك ضروريا للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

وفي الختام، تعتزم إيطاليا الاضطلاع بدور نشط في إعادة الإعمار والتعافي الاجتماعي والاقتصادي في أوكرانيا. وقد تم تنظيم مؤتمر ثنائي حول إعادة إعمار أوكرانيا في روما في نيسان/أبريل 2023، وسنستضيف في عام 2025 مؤتمر إنعاش أوكرانيا. معا، سوف نضع الأسس لأوكرانيا مزدهرة ومستقلة داخل عائلتنا الأوروبية المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.